

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور التمويل الإسلامي في دعم الاستثمار

دراسة حالة: مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب (ة):

الأستاذ المشرف

واكواك صفاء

دردوري لحسن

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- عمر قريد
بسكرة	مقرا	- أستاذ	- لحسن دردوري
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- مجدولين دهينة

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور التمويل الإسلامي في دعم الاستثمار

دراسة حالة: مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب (ة):

الأستاذ المشرف

واكواك صفاء

دردوري لحسن

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- عمر قريد
بسكرة	مقرا	- أستاذ	- لحسن دردوري
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- مجدولين دهينة

الموسم الجامعي: 2021-2022

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن الأصل إليه لولا فضل الله علي والحمد لله أهديني ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة.

إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح، إلى من شجعني بكل عزم وفخر، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى أعظم رجل في الوجود، أبي الغالي " واكواك عبد الحميد " حفظك الله ورعاك.
إلى قرّة عيني إلى من ربت ورعت وسهرت، إلى التي تتعب لتنال زهور الحب لك أنت أمي أدامك الله وأدام صحتك وعافيتك.

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي، أخواتي " صبرين، مروة، بركة، مريم، خولة "

وإلى إخوتي عبد النور و أحمد

إلى صديقاتي وإلى كل الناس الذين ساندوني واطهروا لي كل ما هو جميل في الحياة جزاكم الله كل خير

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا والشكر لله على توفيقه وعونه لإتمام هذا العمل " والصلاة والسلام على اشرف المرسلين " سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد:

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ **دردوري لحسن** لتفضله بالإشراف على هاته الدراسة وكان لي خير معين وتقديمه لي للملاحظات البناءة طيلة إعداد هذا العمل فله مني أسمى الشكر والتقدير والاحترام وجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بالموافقة على مناقشة العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، نقول شكرا وجزائكم الله ألف خير.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لي المساعدات والمعلومات فلهم مني فائق الشكر والتقدير.

ملخص الدراسة:

دور التمويل الإسلامي في دعم الاستثمار دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم ودور الاستثمار في البنوك الإسلامية، والتعرف على صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية وخاصة مجموعة البركة المصرفية، وكذلك محاولة التعرف على دور البنوك الإسلامية والأهداف التي تسعى لها من خلال نشاطاتها التمويلية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على دراسة حالة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى تميز مفهوم وأهداف الاستثمار الإسلامي عن مفهوم وأهداف في الاقتصاد الوضعي، من حيث تشييد عملياته وتوفير مجالاته وتحقيق المنفعة الذاتية والاجتماعية، وارتباطه بالمبادئ العقيدة الإسلامية، وتوصلت أيضا إلى أن مجموعة البركة المصرفية توفر مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية التي تتمثل في المضاربة والمشاركة والمراجعة وذمم استصناع المدينة وذمم سلم المدينة وذمم الإجارة المدينة، من أجل جذب أكبر عدد من المتعاملين، وقد أظهرت الدراسة أن مجموعة البركة المصرفية تستخدم صيغة المراجعة بكثافة كبيرة، من بين الصيغ الأخرى. لقلة مخاطرها وعائدها المضمون، مما يعطي آفاق عن واقع تمويل الاستثمار في مجموعة البركة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الاستثمار، التمويل الإسلامي، مجموعة البركة المصرفية.

Summary:**The Role Of Islamic Finance in Supportting Investment - A Case Study Al Baraka Banking Group (2019-2021).**

This study aims to clarify the concept and role of investment in islamic banks, and get acquainted with the financing fromulas offered by islamic banks, especially Al Baraka Banking Group, As well as trying to identify the role of islamic banks and the goals they seek through their financing activities, By using the descriptive analytical method, and relying on the case study of Al Baraka Banking Group during the period (2019-2021).

This study has distinguished the concept and objectives of islamic investment are distinguished from the concept and objectives of the positive economy in terms of constructing its operation, providing its fields, achieving self and social benefit, and its connection to the principles of the islamic faithe, and also found that Al Baraka Banking Group provides a set of islamic financing fromulas which are Mudaraba, Musharaka, Murabaha, Istisna, Salam and Ijarah, in order to attract the largest number of dealers. The study showed that Al Baraka Banking Group uses the Murabaha formula extensively among other fromulas, due to its low risks and guaranteed return. Which gives prospects for the reality of financing investment Al Baraka Banking Group.

Key words : islamic banks, Investment, islamic Finance, Al Baraka Banking Group.

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17-16	ميزانية البنك الإسلامي	01
34	الفرق بين عقد الاستصناع وعقد السلم	02
40	الفرق بين المشاركة والمضاربة	03
45	التوزيع الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية	04
49	المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	05
50	إجمالي عدد العاملين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	06
51	مجموع الدخل التشغيلي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	07
53	صافي الدخل لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	08
54	إجمالي عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	09
56	حجم التمويل بصيغة المضاربة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	10
57	حجم التمويل بصيغة المشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	11
60	حجم التمويل بصيغة المراجعة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	12
61	حجم التمويل بصيغة السلم لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	13
62	حجم التمويل بصيغة الاستصناع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	14
63	حجم التمويل بصيغة الإجارة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	15

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالمراجعة	01
27	الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالسلم	02
30	الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالإجارة	03
31	الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالاستصناع	04
35	الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالمضاربة	05
38	الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالمشاركة	06
48	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	07
49	تطور المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	08
51	تطور العدد الإجمالي للعاملين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	09
52	تطور مجموع الدخل التشغيلي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	10
53	تطور صافي الدخل لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	11
54	تطور إجمالي عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	12
57	تطور إجمالي التمويل بالمضاربة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	13
58	تطور إجمالي التمويل بالمشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	14
59	تطور إجمالي التمويل بالمضاربة والمشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	15
60	تطور إجمالي التمويل بالمراجعة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	16
61	تطور إجمالي التمويل بالسلم لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	17
62	تطور إجمالي التمويل بالاستصناع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	18
64	تطور إجمالي التمويل بالإجارة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	19
65	تطور إجمالي التمويل بالمراجعة والسلم والاستصناع والإجارة معاً لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2019-2021	20

مقدمة

1- تمهيد:

شهدت الصناعة المصرفية العالمية والمحلية تطورا ملحوظا في انتشار العمليات المصرفية الإسلامية، سواء من خلال إنشاء مصارف إسلامية، أو فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية بالبنوك التقليدية، أو تحول هذه البنوك إلى العمل المصرفي الإسلامي، حيث تمثل من أهم القطاعات الاقتصادية المحركة والداعمة لعملية التنمية، وذلك من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، والتي بنيت لتكون بديلا شرعيا عن الفائدة الربوية التي عملت على أساسها البنوك التقليدية.

وتعتمد البنوك الإسلامية على عقود المعاملات الشرعية في ممارسة عملياتها المصرفية، سواء أكان ذلك على مستوى جذب أموال المودعين، أو على مستوى توظيف الأموال، وفق ضوابط وأحكام شرعية، ولا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الخدمات والتمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و تقوم البنوك الإسلامية باستثمار مدخراتها عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية من خلال مختلف الصيغ التمويلية، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو على المدى الطويل، وأثبتت أن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية قادرة على تحريك وتنمية القدرات والطاقات البشرية، وفق أسس و ضوابط الشريعة الإسلامية، وانتقلت بعملية التمويل من الإقراض بفائدة إلى الاستثمار بالمشاركة، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعد مجموعة البركة المصرفية من بين المؤسسات الإسلامية الرائدة والمعروفة على المستوى العربي التي تعتمد على التمويل الإسلامي الاستثماري، وتعتمد على العديد من الصيغ الإسلامية وتقدم مجموعة من الخدمات وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والمصلحة العامة للمجتمع.

2- إشكالية الدراسة:

ترتكز البنوك الإسلامية على التمويل والاستثمار في نشاطها المصرفي وفق صيغ متعددة معروفة في الفقه الإسلامي، وذلك من أجل المساهمة في دعم الاستثمار والعمل على مشروعيتها.

وعلى ضوء مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تفعيل الاستثمار عن طريق التمويل الإسلامي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الاستثماري لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية؟

- ما هي أهم صيغة تمويل تعتمد عليها البنوك الإسلامية؟

- كيف يساهم التمويل الإسلامي في دعم الاستثمار في مجموعة البركة المصرفية ؟

3-الدراسات السابقة:

-الدراسة الأولى: حسني عبد العزيز يحيى. (2009). الصيغ الإسلامية لاستثمار في رأس المال العامل. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان فلسفة العقود و المعاملات المالية الإسلامية وقدرتها على تلبية الحاجات الاقتصادية لأفراد ومؤسسات المجتمع، والتعرف على الأساليب المتبعة من قبل المصارف الإسلامية على المركز المالي للمؤسسة الممولة آثارها المالية والاقتصادية الأخرى، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية لا تزال تركز في عملياتها على عقود البيع الأجل المرابحة لآمر بالشراء، والبيع بالتقسيط، وعلى الرغم من تزايد استعمال عقد التأجير ولا سيما التأجير التمويلي، إلا أن أسلوب تمويل المرابحة لا يزال يطغى على عمليات المصارف الإسلامي.

-الدراسة الثانية: منذر عبد الهادي رجب زيتون. (2010). تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتملك) في البنوك الإسلامية الأردنية/ دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على تطبيق أو ابتكار وسائل استثمارية جديدة عند تقييم وسائل الاستثمار المطبقة حالياً، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مستوى أهمية وضع الضوابط والمقومات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة التمويلية وتحديد الوسائل والإجراءات المتعلقة بتنفيذها، كان مرتفعاً.

-الدراسة الثالثة: أسماء خضير ياس، و أحمد صبحي جميل. (2020). دور المصارف الإسلامية العراقية في تقديم خدمات التمويل الإسلامية دراسة حالة في مصرف النهدين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي لاستثمار والتنمية مجلة الدنانير (العدد التاسع عشر).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية التي تتبعها المصارف الإسلامية لغرض تقديم خدماتها، والتعرف على تطبيقات الصيرفة الإسلامية في العراق حيث تم اختيار كل من مصرف النهدين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية كدراسة حالة، من خلال اختيار كل من مصرف النهدين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي لاستثمار والتنمية كدراسة حالة، وقد توصلت هاته الدراسة إلى تركز سياسة التمويل الإسلامي المصرفي في العراق على صيغة التمويل بالمرابحة بالدرجة الأساس حيث احتلت حيزاً كبيراً من نشاط المصارف الإسلامية، وزيادة الطلب على الخدمات الإسلامية التي تقدمها المصارف العراقية يدل على نجاحها وانتشارها إلى جانب زيادة ارباحها فهي تنمو بشكل سريع في ظل المنافسة الكبيرة من قبل المصارف التجارية.

-الدراسة الرابعة: ميساء منير ملحم، خلود أحمد طنش، و نسرین ماجد دحيلة. (2021). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29 (رقم 03).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية، والتعرف على صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية الأردنية، وأيضاً بيان أثر صيغ التمويل الإسلامية في حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل بدراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة المحصورة من 2010 إلى عام 2019، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تستطيع القيام بالدور الاستثماري بإقامة المشروعات الاستثمارية مباشرة، أو بالاستثمار غير المباشر بالاشتراك مع الغير، و تزايدت إيرادات الاستثمار المشترك في البنوك الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة وتعتبر إيرادات البيوع المؤجلة المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات يليه إيرادات موحودات الإجارة منتهية بالتملك.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع الاستثمار في البنوك الإسلامية بإطارها النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى المنهج المستخدم حيث اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية حيث نجد جل الدراسات السابقة تختلف عن دراستنا.

4-فرضيات الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، وتم وضع مجموعة من الفرضيات التالية:

-يؤمن دور الاستثماري لصيغ التمويل في دعم وترقية الاستثمار الحقيقي في الدولة

-أبرز صيغة تمويل تعتمد عليها البنوك الإسلامية تتمثل في المراجعة.

-يساهم التمويل الإسلامي في دعم الاستثمار في مجموعة البركة المصرفية من خلال تنوع الآليات التمويلية.

5-منهج الدراسة:

لإعداد هاته الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات ويظهر المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفاهيم الاستثمار والتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية وصولاً إلى دراسة وتحليل العلاقة بينهما، وكذلك الاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي تمت به دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية بالاعتماد على تقاريرها السنوية.

6-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم ودور الاستثمار في البنوك الإسلامية
- التعرف على صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية وخاصة مجموعة البركة المصرفية.
- التعرف على دور البنوك الإسلامية والأهداف التي تسعى لها من خلال نشاطاتها التمويلية.

7- حدود الدراسة:

للبحث حدود مكانية وزمنية:

حدود المكانية: تتمثل بدراسة حالة مجموعة البركة المصرفية

حدود الزمانية: قد تم تحديدها بالفترة 2019-2021

8- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تحليل وتوضيح دور البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة في جانب الاستثمار، ومما يلعبه الاستثمار من دور هام في تحقيق التنمية ورفي المجتمعات.
- المساهمة في تطوير صيغ تمويل قادرة على تلبية مختلف الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات التي ترغب في التعامل الشرعي، وتمويل أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- قلة الدراسات المتعلقة بتقييم الدور الاستثماري الإسلامي لمجموعة البركة المصرفية.

9- وسائل وأساليب جمع المعلومات:

لإعداد هاته الدراسة تم استخدام مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية، تنوعت بين كتب ومقالات، وملتقيات وأطروحات دكتوراه، بالإضافة إلى الموقع والتقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية.

10- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هاته الدراسة تتمثل في:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية التي تخص الصيغ التمويلية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية.

11-هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هيكل الدراسة على النحو التالي:

مقدمة: التي تحتوي على الإشكالية والأسئلة الفرعية، بالإضافة إلى الفرضيات وأهمية وأهداف الدراسة، وأيضاً حدود ومنهجية الدراسة ووسائل وأساليب جمع المعلومات، وبالإضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الأول: يتضمن هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يحتوي المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار والتمويل الإسلامي بغرض إعطاء تعريف وخصائص وأهمية وأهداف وأنواع الاستثمار، بالإضافة إلى تعريف وخصائص وأنواع ومبادئ التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني الذي يتضمن مفهوم البنوك الإسلامية من حيث نشأتها تعريفها وخصائصها وأهدافها ومواردها، بينما المبحث الثالث الذي يحتوي على علاقة التمويل الإسلامي والاستثمار الذي جاء فيه إلى معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية وإلى أهمية الدور التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية، وأيضاً صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير والمتوسط وال المدى الطويل.

الفصل الثاني: تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، حيث يحتوي المبحث الأول على لمحة حول مجموعة البركة المصرفية الذي يتضمن التعريف بمجموعة البركة المصرفية وانتشارها الجغرافي و هيكلها التنظيمي و تطور مؤشرات المالية، أما المبحث الثاني الذي تناول فيه الصيغ التمويلية المطبقة في مجموعة البركة المصرفية من حيث تطور الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة في العائد والقائمة على المديونية.

خاتمة: والتي تحتوي على نتائج الدراسة والمقترحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار والتمويل الإسلامي

تمهيد:

تؤدي عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية كما لها أثرا بارزا فيها، حيث تمد القطاعات الاقتصادية بمختلف وحداتها ومؤسساتها بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية، حيث تعتبر البنوك الإسلامية جزءا من القطاع المصرفي الذي يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم بعمليات التمويل والاستثمار وذلك وفق ضوابط وأسس الشريعة الإسلامية. ومن خلال هذا الفصل التطرق إلى التمويل والاستثمار الإسلامي، وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار والتمويل الإسلامي

المبحث الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي والاستثمار

المبحث الأول: ماهية الاستثمار والتمويل الإسلامي

ترتكز البنوك الإسلامية على التمويل والاستثمار كوسيلتين مهمتين في نشاطها المصرفي، في حين يعمل الاقتصاد الإسلامي على تجسيد وربط كل المعاملات المالية والمشروعات بقيم وأسس الشريعة الإسلامية وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية الاستثمار والتمويل الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الاستثمار

إن الاستثمار هو أساس النمو والتنمية الاقتصادية، إذ يعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول، والإسلام بذلك يرتقي بالاستثمار ليتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الحياة.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

أولاً: هناك عدة تعاريف للاستثمار وفيما يلي نورد بعض منها.

يعرف الاستثمار على أنه استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل. معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر. (الحناوي، مصطفى، و الصيفي، 2007، صفحة 18)

ووفقاً للمفهوم الاقتصادي يعرف الاستثمار "هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته. (آل شيب، 2009، صفحة 17)

ويعرف أيضاً بأنه توظيف الأموال بموجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك. (محمد الهادي، 2009، صفحة 23)

ثانياً: تعريف الاستثمار في الفقه الإسلامي:

يعرف الاستثمار هو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية، سواء أكان ذلك في التجارة أو الصناعة أو الزراعة، أو في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية، فهو نشاط إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية، ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال العمل على إيجاد الأولويات التي يحتاجها واقع الأمة وذلك بتوظيف المال الحلال، للحصول على عائد منه، وتنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة معاً. (ندا لبد، 2013، صفحة 49، 50)

ويمكن تعريف الاستثمار الإسلامي بأنه: توظيف الأموال وفقاً للضوابط والأسس والقواعد والمقاصد الشرعية والاقتصادية الإسلامية، بهدف المحافظة على المال وتنميته، وتحقيق مهمة الخلافة في الأرض، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعمارة الكون. (دوابة، 2008، صفحة 8)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار هو تنمية المال في قطاع من القطاعات الإنتاجية، الزراعية، أو الصناعية، والتجارية وفق مصادر شرعية وقيم أخلاقية.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بمجموعة من المميزات المشتركة والخصائص العامة نذكر منها ما يلي: (الحصري، 2017، صفحة 93)

أولاً: إن الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.

ثانياً: يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية، واعتماداً على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.

ثالثاً: وجود قيم حالية تم التضحية بها.

رابعاً: وجود فترة زمنية لاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.

خامساً: ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظراً لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل.

سادساً: إذا فالاستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة تركز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد ونوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار

يعد الاستثمار نشاط إنساني إيجابي، مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار

أولاً: يمكننا تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية: (أحمد، 2015، صفحة 10، 11)

أ- يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

ب- كذلك أن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية والاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة تعديل الوضع الاقتصادي، وتعتبر أيضاً إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

ج- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها.

د- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

ثانياً: وتبدو أهمية وحكم الاستثمار الإسلامي فيما يلي: (دوابة، 2008، صفحة 13)

أ- الاستثمار عبادة يتقرب بها المستثمر المسلم إلى الله عز وجل إذا أخلص النية فيها الله تعالى.

ب- الاستثمار من فروض الكفاية توفيراً لاحتياجات الضرورية للعباد لإعانتهم على طاعة الله، وتقوية لبنان الدولة الاقتصادي، مما يمكنها من القيام بدورها في سياسة الدنيا، وحراسة الدين.

ج- الاستثمار أحد الوسائل المشروعة للكسب، فقيه دوران لرأس المال وتقليبه، وتسخير للموارد الاقتصادية والبشرية والمادية، ومن ثم إشاعة الخير والنماء في المجتمع، وبذلك يكون مطلوباً من جهة مشروعية الكسب.

د- الاستثمار وسيلة من وسائل تحقيق مقاصد الشريعة، باعتبار حفظ المال من المقاصد الشرعية الخمسة (النفس، والعقل، والعرض، والدين، والمال) التي ترجع إليها تصرفات العباد.

و- الاستثمار يحفظ المال من أن تأكله الصدقة، وفي هذا يقول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه - > تجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة < رواه مالك.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار:

أولاً: تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثلاً إنشاء جامعة أو مستشفى عام... الخ)، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

ويمكن القول أن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار ركزت على الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عائد مقبول يرافقه مستوى معين من المخاطر.

وتتلخص أهم أهداف المستثمرين من الاستثمار بما يلي: (علوان، 2012، صفحة 35، 36)

أ- تحقيق عائد مرض، يساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه الاستثماري.

ب- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، وحتى تتم المحافظة على قيمة رأس المال لا بد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة، بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق

أكبر عائد واقل درجة من المخاطر. كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات (تكوين محفظة استثمارية).

ج- العمل باستمرار على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار وتنميته.

د- توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري.

قد تكون هذه الأهداف من أجل الصالح العام (كالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة)، أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشاريع الخاصة .

ثانيا: أهداف الاستثمار في الإسلام:

هناك أهداف مشتركة في الاستثمار يتطلع إليها كل مستثمر مهما كان منهج أو أسلوب الاستثمار، كما أن هناك أهدافا أخرى يسعى إليها المستثمر المسلم انطلاقا من أن الاستثمار في الإسلام جزء من نظام شامل يدور في دائرة الحل والملحة العامة وطاعة الله عز وجل، وبذلك ينحصر الاستثمار في المجالات التي تقرها الشريعة، وفيما يحقق المصلحة العامة ومصلحة الفرد، فضلا عن مراعاة حق الله في الأموال المستثمرة، ونشير هنا إلى بعض أهداف الاستثمار: (أبو الهول، 2011، الصفحات 78-80)

أ- المحافظة على أصل المال - رأس المال-، وندرج هذا في عنصر -حفظ المال- الذي هو أحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة برعايتها.

ب- تحقيق الربح، بأكبر نسبة ممكنة، بما يزيد أصل المال، وهو مقتضى لفظ الاستثمار ومعناه، ومن المشروع سؤال البسطة في الرزق والبركة فيه والسعي إلى ذلك بالأسباب المشروعة.

ج- توافر السيولة لإمكان استرداد الأموال واستعمالها عند الحاجة، لأن للمال وظيفة بل وظائف، وكما تحمل تلك الوظائف المتاحة بكنز المال قد تحمل ربطه دائما بالاستثمار مما يحول دون إنفاقه.

د- مراعاة الأولويات في إدارة النشاط الاقتصادي، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

هـ- تحقيق فرص العمل، ومنع البطالة بما يباعد بينهم وبين العوز، ويوفر لهم الأمن والطمأنينة.

و- أداة حق الله في المال المستثمر، بالزكاة والصدقات، انطلاقا من أن المال لله والناس مستخلفون فيه.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار إلى عدة أنواع تتمثل في:

الفرع الأول: أنواع الاستثمارات على اعتبار الإقليم: يمكن تقسيم أنواع الاستثمارات حسب المجال الإقليمي الذي تقام فيه إلى استثمارات وطنية واستثمارات أجنبية: (محدة و محددة، 2016، صفحة 254، 255)

أولاً: الاستثمارات الوطنية: وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات لاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت لاستثمار...

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية: يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أو أجنبية...

الفرع الثاني: أنواع الاستثمارات على اعتبار آجال الاستثمار: تصنف الاستثمارات حسب آجال الاستثمار إلى نوعين وهي الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل وهي على النحو التالي: (محدة و محددة، 2016، صفحة 255، 256)

أولاً: الاستثمارات قصيرة الأجل: تمثل معرفة المستثمر للوقت المتاح له للوصول إلى أهدافه الاستثمارية الجزء الأكبر في اختيار الإستراتيجية الاستثمارية المناسبة، فالمستثمر عادة ما يرغب في الاستثمارات التي تحقق أهدافها خلال فترات قصيرة، وذلك رغبة منه ففي الوصول إلى عائدات استثمارية في أقل فترة زمنية...

ثانياً: الاستثمارات طويلة الأجل: نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق سبع سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع، عقارات للكرء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثل مبنى الإدارة مبنى المخزن...

الفرع الثالث: أنواع الاستثمارات على اعتبار نوع الأصل محل الاستثمار: يمكن تصنيف الاستثمار وفقاً لمعيار نوع الأصل محل الاستثمار إلى ما يأتي:

أولاً: الاستثمارات الحقيقية: الاستثمار الحقيقي هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى آخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي من هنا فإن استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بشكل يضيف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر استثماراً بالمعنى الاقتصادي وهو الاستثمار الحقيقي. (الزرقان، 2012، صفحة 26)

ثانياً: الاستثمارات المالية: الاستثمار المالي يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية لطرف آخر، دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشرء الأسهم والسندات وغيرها من المالية. (حدانة، 2017/ 2018، صفحة 91)

الفرع الرابع: أنواع الاستثمارات على اعتبار الجهة القائمة بالاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمارات على الجهة القائمة بالاستثمار إلى استثمارات عامة واستثمارات خاصة وهي كالتالي: (محدة و محددة، 2016، صفحة 258)

أولاً: الاستثمارات الخاصة: الاستثمار الخاص هو الإضافة إلى طاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية مستقبلية.

ثانياً: الاستثمارات العامة: يقصد بالاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

المطلب الرابع: تعريف وخصائص التمويل الإسلامي

ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية، لتطوير القوى المنتجة، وتوسيعها وفق ضوابط شرعية.

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي :

التمويل الإسلامي فهو نوع أو أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية أساسية، وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل. (أحمد مندور، 2013، صفحة 237)

التمويل المباح هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها. ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً (بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية) مثل تمويل البيع بالمراجحة وتمويل المضاربة والمشاركة. (الفسفوس، 2010، صفحة 181)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية من مالها إلى شخص آخر ليتصرف فيها لقاء عائد على أساس الأحكام الشرعية.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

تتبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال هو في الأساس مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف على هذا المال في هذه الأرض ويجب عليه أن يسير هذا المال وفقاً لأوامر الله ومقاصده من خلق هذا المال، ووفقاً لهذا الأساس سوف نستنبط أهم الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي: (سبع و قويدري، د.ت، صفحة 221، 222)

أولاً: الخاصية الأولى: ربح الممول في جميع أنواع التمويل الإسلامية المذكورة يستحق بسبب الملك:

في تمويل بالبيع تستحق الزيادة في الثمن الآجل بسبب تملك العين، وفي الإجارة يستحق المؤجر الأجرة بملكه للعين المؤجرة ومنافعها، وكل من التمويل بالمشاركة بالربح والخسارة والتمويل بالمشاركة في الإنتاج، الممول هو المالك لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو لأصل ثابت المنتج، ويستحق الربح بملكه.

ثانيا: الخاصية الثانية: التمويل في جميع الصيغ يرتبط بالجانب الحقيقي لاقتصاد:

لا يقدم التمويل الإسلامي على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما أيضا حسب دراسة جدوى للمشروع الاستثماري، فهو ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد أو ينقص بقدر حاجة هذه الدورة لعنصر التمويل، ويترتب على ذلك ما يلي:

أ- لا يوجد تمويل في حالة جدولة الديون، لأنها ظاهرة لا ترتبط بالإنتاج وإنما بالذمم فقط.

ب- يرتبط كل تمويل بمشروع معين أو سلعة معينة و لا يحق للمستفيد تحويله إلى أي استعمال آخر.

ج- يرتبط عائد الممول في المشاركات بنتيجة المشروع محل التمويل، وفي حالة فشل مشروع وعدم قدرته على تحقيق قيمة مضافة للمجتمع لا يحقق الممول أي قيمة مضافة، خلافا للممول الربوي، حيث يتاح له الحصول على عوائد مالية لا يقابلها منتجات من السلع والخدمات في المجتمع.

ثالثا: الخاصية الثالثة: استبعاد التعامل بالربا أحذا وعطاءا وتستمد هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرم الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل " وأحل الله البيع وحرم الربا"،

رابعا: الخاصية الرابعة: توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي؛ من أهم الخصائص التي يجب أن تتميز التمويل الإسلامي الاستثماري للمشروعات الصغيرة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فغن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

خامسا: الخاصية الخامسة العمل والاستثمار في الأوجه الحلال؛ ومعناه الالتزام بالعمل والاستثمار الحلال، والابتعاد عن كل ماله صلة الحرام، فلا يجوز مثلا تمويل إنتاج السلع والخدمات المحرمة كالخمور ولحم الخنزير والملاهي ولعب القمار وغيرها... وبدلا من ذلك عليها ولوج نشاطات إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنتاج المسلم.

المطلب الخامس: أنواع و مبادئ التمويل الإسلامي:

يسعى التمويل الإسلامي الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق العدالة والمساواة في تحقيق وتوزيع الأرباح، وذلك بتطبيق أحكام الشرعية الإسلامية في الاستثمارات الاقتصادية.

الفرع الأول: أنواع التمويل الإسلامي

تتمثل أنواع التمويل الإسلامي فيما يلي: (عبد و محمد، 2013، صفحة 467)

أولا: التمويل قصير الأجل

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل. إذ غالباً ما تكون مدة هذا التمويل أقل من سنة، وفي أنشطة المصارف الإسلامية تكون عمليات المراجعة هي النشاط المناسب للتمويل قصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد، لذلك نجد أن المراجعات الاستيرادية لا تزيد عن ثلاثة أشهر. أما أهم المميزات التي تجعل من المصارف الإسلامية تتعامل بهذا النوع من التمويل:

أ- سهولة السداد من الممول، إذ يمكن سداده على المدى القصير.

ب- القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تأثره على قدرة المشروع.

ج- عدد مرات التداول في العام الواحد.

ثانياً: التمويل متوسط الأجل

تستخدم المصارف هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى الآلاف المكائن خطأً في المصدر أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

أ- أنه يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل الطويل الأجل

ب- يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات.

ثالثاً: التمويل طويل الأجل

يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشاؤها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس السنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون المصرف شريكاً في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي

يشير التمويل الإسلامي، الذي يطلق عليه لغة واصطلاحاً على سبيل الدقة "التمويل وفق الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية التي يتم أدائها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها، وتشتمل هذه المبادئ على ما يلي: (شاهين، 2015، صفحة 142)

أولاً: تحريم الفائدة الربوية التقليدية على القروض أو المدخرات بوصفها عائداً ثابتاً أو محدد بدون المشاركة في التعرض للمخاطرة ومن ثم فإنها ممارسة غير عادلة.

ثانياً: عدم جواز حصول المسلم على أية أرباح ناشئة من أنشطة فاسدة وغير أخلاقية. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للمسلم شرعاً الاستثمار في الملاهي الموبوءة وكازينوهات لعب القمار، أو الأنشطة الإباحية، أو أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا: عدم جواز قيام المسلم ببيع ما لا يملك ولهذا فإنه لا يجوز للمسلم البيع على المكشوف (البيع المدين وكذا البيع بشرط التسليم الآجل) لأنه من المحرمات الشرعية.

رابعا: وجوب أن تكون المنتجات أو الخدمات في عقود البيع واضحة تماما في ظل انتقاء الجهالة والغرر بالنسبة لطرفين المتعاقدين.

المبحث الثاني مفهوم البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاد الدول الإسلامية مما يفسر النمو والتمويل الكبير الذي تعرفه حقيقة الأمة الإسلامية وباقي دول العالم.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها

البنوك الإسلامية أصبحت حقيقة واقعة ليس في الأمة الإسلامية فحسب، وإنما تم انتشارها في جميع بقاع العالم، وهنا سنتطرق إلى نشأتها.

يعود ظهور البنوك الإسلامية إلى عام 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وفي عام 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، إلا أن المحاولات الجادة للتخلص من المعاملات الربوية بدأت في مصر عام 1963م عندما أنشأت مصارف الادخار المحلية في محافظة الدقهية بمصر وهي بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين، ثم تبعها إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة لغرض جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن. (طلحة، يزيد، و صوار، د.ت، صفحة 52، 53)

... ففي عام 1974م تم التوقيع من قبل الدول الإسلامية على إنشاء < البنك الإسلامي للتنمية >، كبنك حكومات أو دول إسلامية، وتم افتتاحه بصفة رسمية عام 1975م كمؤسسة مالية دولية، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وبلغ عدد الدول الإسلامية الأعضاء في البنك (58) دولة إسلامية.

وفي عام 1975م تأسس في دولة الإمارات بنك دبي الإسلامي. وفي عام 1977م تأسست ثلاثة بنوك إسلامية، هي بنك فيصل الإسلامي في السودان، وبيت التمويل الكويتي في دولة الكويت، وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة، وأخيرا تأسس في البحرين بنك البحرين الإسلامي. وفي عام 1978م افتتح البنك الإسلامي الأردني بالأردن، وفي عام 1402هـ افتتح مصرف قطر الإسلامي... (عبد الفضيل، 2015، صفحة 10)

وأخيرا في عام 1991م تم إنشاء < هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية > بهدف إعداد معايير محاسبية وشرعية خاصة بالبنوك الإسلامية، ولقد أصدرت الهيئة مجلدا بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلدا آخر بالمعايير الشرعية ضم حتى الآن 48 معيارا للضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبالتالي أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة، وأخذت عملية إنشاء البنوك الإسلامية تتزايد عاما بعد عام، بمعدلات متصاعدة، في كافة أنحاء العالم، إلى أن وصلت الآن إلى ما يقرب من (500) بنك ومؤسسة نقدية إسلامية، و (330) بنك يقدم منتجات مصرفية إسلامية. (عبد الفضيل، 2015، صفحة 12)

المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنك الإسلامي

البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة، ذات طابع خاص، حيث أصبحت واقعا ملموسا فعلا، الأمر الذي يستدعي إلى مفهوماها.

الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي

البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال التي تكون غير مستثمرة وتقوم بتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم لصاحبها ربحا عن طريق أعمال التنمية بما يعود بالفائدة عليه ويخدم بالتالي مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أحذا وعطاءا وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية. (داوود، 2012، صفحة 45)

البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. (العززي، 2012، صفحة 11)

إذن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجميع معاملاتها وفق الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

الفرع الثاني: خصائص البنك الإسلامي

تتمثل خصائص البنك الإسلامي في ما يلي:

أولا: الطابع العقائدي

البنوك الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي ولهذا تخضع للمبادئ والقيم الإسلامية والتي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيه وسيحاسب عليه في الآخرة كما قال سبحانه وتعالى: " وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " (الحديد، 57)، وكذلك قوله تعالى: " ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون " (الأعراف 129) ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها، ولتفعيل هذه الخاصية تقوم البنوك الإسلامية بتعيين هيئات للرقابة الشرعية تضم نخبة من علماء الفقه والاقتصاد الإسلامي وتعرض عليها جميع أعمالها، وتتولى مسؤولية مراقبة أعمالها لضمان توافيقها مع الشريعة الإسلامية. (بدر، المصري، و سيد أحمد، 2017، صفحة 170)

ثانيا: الصفة التنموية للمصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بمحاولة ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، فتحاول تصحيح وظيفة رأس المال عن طريق توجيهه للمساهمة في تنمية المجتمع الإسلامي اقتصاديا واجتماعيا من خلال تعبئة الموارد المالية للتنمية وتدعيم الوعي الادخاري، فتنتقل في اجتذابها للمدخرات وزيادة حجمها من مفاهيم واضحة باعتبار المال وسيلة لتحقيق تبادل المنافع، ومقياسا للقيم، وأداة لتسوية المدفوعات وتقاضي الديون بين الأفراد، وليس سلعة تباع وتشتري لتحقيق كسب معين، ومن ثم ممارسة الأنشطة الاستثمارية المباحة التي تدعم الاقتصاد الوطني والخطط التنموية بالتركيز على العمل كمصدر وحيد للكسب بدلا من المال، وتقوم

بتوسيع مهامها لتشمل الجانب الاجتماعي لجعل المجتمع الإسلامي متكافلا ومترابطا من كل الجوانب، فتعمل على جمع الزكاة وتوزيعها وإيصالها إلى مستحقيها مما يرفع المستوى المعيشي للمجتمع، وتركيز في استثماراتها على العقود الاستثمارية القائمة على المضاربة / المشاركة وخصوصا في المشاريع الصغيرة مما يتيح لأعداد كبيرة من المهنيين والحرفيين أن يصبحوا ملاكًا، ويساهم في عدالة توزيع الثروة والدخل، وتنمية المجتمع، والقضاء على البطالة. (الحكيم، 2014، صفحة 32)

ثالثا: الصفة الاستثمارية

يقوم جزء كبير من نشاط المصارف الإسلامية على عملية الوساطة المالية، إلا أن طبيعة هذه الوساطة في المصارف الإسلامية تختلف عما هي عليه في المصارف التقليدية، فالوساطة هنا تقوم على إحلال نظام المشاركة في الاستثمار محل النظام المشاركة في الاستثمار محل نظام القرض بفائدة، وهذه العملية تجعل مسألة الاستثمار ليس فقط مسألة ضرورية ولكنها تصبح الشغل الشاغل لإدارة المصرف ويتوقف عليها وجود المصرف من عدمه. لأن العقد مع المقرضين بالنيابة عنهم في استثمار أموالهم. ولضمان نجاح نظام المشاركة في الربح والخسارة، فأن المصرف يقوم بالبحث عن فرص الاستثمار الناجحة، كما يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، وقد يقوم بعملية الاستثمار هذه بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من البداية سواء كانت هذه المشاركة بالجهد والمال كشركة العنان أو بالجهد كالمضاربة، وهذه الأداة الاستثمارية من أهم الأدوات التي تحرر العمل خاصة الماهر من عبودية رأس المال. (حسن و عبد، 2012، صفحة 22)

رابعا: الصفة الإيجابية

إن المصرف الإسلامي انطلاقا من الأسس والمبادئ الفلسفية التي يؤمن بها لا يعتمد على مفهوم المتاجرة على الملكية التي يقوم بها المصرف التقليدي، وإنما يعتمد نظام المشاركة في الربح والخسارة لنتائج النشاط، هذا النظام الذي يدفع المصرف للبحث عن فرص التنمية بنفسه ويدرس ما يريده المجتمع من استثمارات ملتزما بأهداف ومبادئ النظام الاقتصادي في استثماراته، أي أن الطبيعة الإيجابية للمصرف الإسلامي تخلق مستثمرين إيجابيين، كما تستعمل شخصية المستثمرين، وتساعد في تدعيم وظيفتها التنموية ليس فقط على المستوى الاقتصادي النفسي والعقلي، وعلى مستوى الحضاري، وتصبح الأموال والملكية أدوات لتحقيق ذاتية الإنسان. (حسن و عبد، 2012، صفحة 22)

خامسا: المزاوجة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

يجمع البنك الإسلامي بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بحيث يعمل على جمع الزكاة، ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال سياسته الاستثمارية، التي تفضل المشروعات التي تلبى الاحتياجات التمويلية للفقراء أولا، والتي تقوم على إنتاج السلع والخدمات الضرورية. وهو بذلك يجعل من التكافل الاجتماعي هدفا لنشاطه. (بعلوج و تومي، 2021، صفحة 14، 15)

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

لا تخرج الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها من نطاق الأهداف التي يسعى النظام الاقتصادي بصفة عامة إلى تحقيقها، والقائمة على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في تدعيم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، يمكن تلخيص أهم الأهداف في المجالات التالية:

الفرع الأول: الأهداف الاستثمارية

بما أن البنك الإسلامي عبارة عن استثمار في حد ذاته قائم وفق الشريعة الإسلامية فهو يسعى لتحقيق استثمارية تتوافق وتوجه النظام الاقتصادي الإسلامي، من تلك الأهداف نجد: (شناقي و أورزيق، 2020، صفحة 185)

أولاً: تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بما يخدم التنمية الاقتصادية للمجتمعات

ثانياً: تحقيق أعلى المستويات التوظيفية لعوامل الإنتاج المتوفرة والسعي للقضاء على البطالة

ثالثاً: توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والمالية والفنية والإدارية المختلفة

رابعاً: تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة

خامساً: تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

الفرع الثاني: الهدف التنموي

تسهم مصارف المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها، من خلال النواحي التالية: (بن دعاس، 2016، صفحة 503)

أولاً: إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين، وبالتالي خلق فرص جديدة ومنه تتسع قاعدة العاملين والقضاء على البطالة، فيزداد الدخل الوطني.

ثانياً: تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة لاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.

ثالثاً: العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية والإستراتيجية.

الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية

من أهداف البنوك الإسلامية تحقيق التنمية الاجتماعية، عن طريق الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم العائد الاجتماعي، ويتجلى ذلك في النقاط التالية: (شناقي و أورزيق، 2020، صفحة 185، 186)

أولاً: تعميق الروح الدينية لدى الأفراد وإعطائهم صورة واقعية كما يكون عليه التكافل الاجتماعي

ثانياً: تأكيد دور العمل كمصدر للكسب، بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب بمحصول البنك على أجر خدماته في شكل عمولة مصرفية.

ثالثاً: تشجيع أفراد المجتمع على الادخار والتوسع فيه طالما تستثمر المدخرات لصالح المجتمع، وتعود على صاحبها بالحلال.

رابعاً: توجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية لإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال.

خامساً: عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وهذا معناه الابتعاد عن ما حرمه الله على خلقه من الربا، والمشاركة في الغنم والغرم بدلا من الاقتصار على الغنم المضمون.

سادساً: تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي، وذلك بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

سابعاً: تشجيع الجوانب الإيجابية في الأفراد ونبذ الجوانب السلبية، وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي ساهم فيها، وما حققته أمواله من ربح.

المطلب الرابع: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامي

تتألف ميزانية البنك الإسلامي من جانبين: الأول: الموجودات: وتمثل استخدامات المصرف لموارده و الثاني: المطلوبات: وتمثل جميع موارد المصرف المطلوبة للمساهمين والمودعين.

وفي ما يلي نموذج لميزانية البنك الإسلامي:

الجدول رقم 01: ميزانية البنك الإسلامي

مصادر الأموال (الخصوم)	استخدامات الأموال (الأصول)
<p>حقوق الملكية (الموارد الذاتية)</p> <ul style="list-style-type: none"> - رأس المال المدفوع - الاحتياطات القانونية والاختيارية - الأرباح المرحلة والمحتجزة - توزيعات أرباح مساهمين <p>الودائع (الموارد الخارجية)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحسابات الجارية - حسابات التوفير / الادخار - حسابات الاستثمار - احتياطات غير مخصصة للتوزيع <p>موارد أخرى</p>	<p>موجودات نقدية</p> <ul style="list-style-type: none"> - نقود حاضرة بخزينة المصرف - أرصدة لدى المصرف المركزي - مطلوبات جارية لدى المصارف <p>استثمارات سائلة</p> <ul style="list-style-type: none"> - استثمارات مختلفة (أسهم، محافظ، صناديق الاستثمار) <p>تمويل قصير الأجل</p> <ul style="list-style-type: none"> - تمويل تجاري (مراجعة) - تمويل رأسمالي عامل - تمويل استهلاكي (فردى)

<ul style="list-style-type: none"> - توزيعات عوائد ودائع - تأمينات نقدية - مخصص مخاطر استثمار - حسابات وصناديق الزكاة - أوراق دفع <p style="text-align: center;">حسابات نظامية: (التزامات العملاء مقابل الضمانات والقبولات)</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركات ومضاربات قصيرة الأجل - تمويل بيع السلم - القرض الحسن تمويل متوسط وطويل الأجل - مشاركات / تمويل - مضاربات متكررة - البيع بالتقسيط (متوسط الأجل) - البيع التأجيري (إجارة منتهية بالتمليك) - تمويل مشروعات / عقارات استثمارات رأسمالية - مساهمة في مشروعات وتأسيس شركات أصول أخرى (أصول ثابتة ومخزون سلع) حسابات نظامية: التزامات العملاء مقابل الضمانات والقبولات
---	---

المصدر: (المهاشمي، 2010، صفحة 157، 158)

الفرع الأول: استخدامات البنك الإسلامي:

التي تتمثل في ما يلي: (خالدي، 2005، صفحة 9، 10)

أولاً: نقد في الصندوق: يمثل هذا البند جميع النقود الموجودة في خزائن المصرف

ثانياً: أرصدة لدى المصارف (المحلية والخارجية): تتكون هذه الأرصدة من الاحتياطي النقدي القانوني لدى المصرف المركزي، يضاف إليه أرصدة لدى المصارف الأخرى في الداخل والخارج.

ثالثاً: محفظة الأوراق المالية: تشمل المحفظة على الأسهم العادية للشركات والبنوك الإسلامية التي يستثمر المصرف الإسلامي أمواله فيها متوقفاً الحصول على الأرباح، كما تشمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثمارية من حصيلة إصدارات سندات المقارضة.

رابعاً: قروض حسنة: وهي قروض يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه لغايات اجتماعية.

خامساً: مشاريع وتمويل الاستثمار المشترك: يمثل هذا البند مشاريع ممولة حسب صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمراحة والاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها، ويضاف إلى ذلك استثمارات أخرى في العقارات والسلع المستوردة وغيرها.

سادساً: مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص: يتكون هذا البند من تمويل مشروعات واستثمارات مخصصة لغرض معين أو مشروع محدد.

سابعاً: أرصدة مدينة أخرى: تتألف هذه الأرصدة المدينة من تأمينات مستردة وإيرادات مستحقة من الاستثمارات لكنها غير

مقبوضة ومصاريف مدفوعة مقدما كإيجارات.

ثامنا: موجودات ثابتة (صافي بعد الاهتلاك): تمثل الموجودات الثابتة الأراضى والعقارات والأثاث وأجهزة الحاسوب والمعدات والسيارات التي يمتلكها المصرف لتنفيذ أعماله، وتحسب قيمتها بسعر التكلفة بعد تنزيل الاهتلاكات ولا يحتسب اهتلاك على الأراضى.

تاسعا: موجودات أخرى: يتألف هذا البند من موجودات أخرى متنوعة مثلا شيكات تحت التصفية ومطبوعات ورصيد حسابات المركز وفروع المصرف.

الفرع الثاني: موارد البنك الإسلامي:

يحتاج البنك الإسلامي إلى موارد مختلفة، تبعا لاختلاف الخدمات التي يقوم بها البنك الإسلامي، و سنتناول هذه الموارد من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أصناف رئيسية كما يلي:

أولا: الموارد الداخلية لأموال في البنوك الإسلامية: تعتمد البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الأنشطة، وتتوزع مصادر هذه الأموال ويختلف حجمها النسبي في ميزانية البنك، ومن أهمها نذكر ما يلي: (جوامع و رايس، 2013، صفحة 428)

أ- رأس المال المدفوع: أي الأموال المدفوعة من طرف المساهمين، يتم بواسطته إنشاء البنك وتمويل عملياته في بداية عمله، وهو بمثابة ضمان للمودعين في حالة تعرض البنك للخسارة.

ب- الاحتياطات: وهي المبالغ المقتطعة من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي، وهي إما احتياطات قانونية يفرضها القانون لتغطية الخسائر، أو احتياطي عام يتحدد تكوينه من خلال النظام الأساسي للبنك.

ج- المخصصات والأرباح المحتجزة: تعتبر المخصصات والأرباح المحتجزة من المصادر الداخلية لأموال، حيث تمثل المخصصات المبالغ التي يتم استنزائها من الأرباح المحققة للبنك لمواجهة النقص في قيم الأصول، أو لمواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع... (السبيتي، 2016/2017، صفحة 46)

ثانيا: الموارد الخارجية لأموال في البنوك الإسلامية: تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين، ونأخذ القسم الأكبر في ميزانيته، وتختلف هذه الموارد باختلاف مدة بقائها في البنك، والغرض منها، ونذكر منها ما يلي:

أ- الودائع الجارية: وهي المبالغ التي تودع لدى المصارف بقصد أن تكون مهيأة للسحب عليها عند الحاجة، وهي بذلك تمتلك الخصائص التالية: (أبو مخدة و قنن، 2017، صفحة 46، 47)

1- يحق لصاحبها أن يسحبها متى شاء.

2- يحق للبنك استخدام الرصيد، ويقوم بإرجاعه لصاحبه عند الطلب.

3- لا يحصل صاحبها على أي ربح، ولا يتحمل أي خسارة.

ب- الودائع الاستثمارية: وهي الأموال التي يتم إيداعها من قبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع، دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع البنك، مما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمد عليها البنك الإسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية... (السبتي، 2016/2017، صفحة 48)

ج- الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة غالباً، يعطى صاحبها بموجبها دفتر توفير يقيد فيه إيداعاته ومسحوباته ويحق له سحب بعض أو كل رصيده في أي وقت شاء، وتعطى المصارف التقليدية على هذا النوع من الودائع نسبة ثابتة من الفائدة، في حين يعرض المصرف الإسلامي على المودع ثلاثة اختيارات وهي: (قادري و جعيد، د.ت، صفحة 11)

1- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح.

2- أن يودع جزء من أمواله في حساب استثمار ويترك جزء آخر للسحب منه عند الاحتياج.

3- أن يودع أمواله بدون أرباح مع ضمان أصلها.

د- أموال الصدقات: إن الصدقات الواجبة كالزكاة، وغير الواجبة كصدقات التطوع، إضافة إلى الهبات والندور، كل هذه الموارد إضافية في المصرف الإسلامي تساعد على تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية والإسلامية التي يقوم بها. (قادري و جعيد، د.ت، صفحة 13)

هـ- موارد أخرى: تضم هذه الموارد العملات والرسوم وسنستعرض لها مجتمعة في هذا النوع باختصار لأن مكانتها أقل بكثير من مكانة الموارد السابقة الذكر، فالبنوك الإسلامية تتقاضى عمولات وأجور أو رسوماً من الخدمات التي تؤديها للزبائن كتأجير الخزائن الحديدية، والقيام بأعمال الوكالة أو الإجارة أو التحويل أو غير ذلك من الخدمات بناءً على كل من عقد الوكالة أو الإجارة وهما من العقود الجائزة شرعاً... (السبتي، 2016/2017، صفحة 50)

المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي والاستثمار

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم التمويلات التي بدأ العالم يتجه إليها خاصة في دول العالم الإسلامي، حيث تركز البنوك الإسلامية على التمويل والاستثمار في نشاطها المصرفي وفق صيغ متعددة معروفة في الفقه الإسلامي، وستطرق إليها هاته الصيغ في هذا المبحث.

المطلب الأول: معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

تطبق البنوك الإسلامية معايير وضوابط عند القيام بعملية استثمارية معينة أو عند أحد المتعاملين مع المصرف تمويلًا معينًا. وفي أغلب الأحيان تتفق المصارف التقليدية والإسلامية في تحديد الإطار العام لهذه المعايير. فتحليل الشخصية والضمان والمقدرة والكفاءة والسيولة والظروف الاقتصادية والسياسية والربحية هي من الأسس التي تعتمد عليها عند اتخاذ القرارات التمويلية أو الاستثمارية، كما يشترك النوعان من المصارف في اعتماد هذه المعايير، لكن المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية في مفهومها لبعض هذه الأسس والمعايير وتزيد عنها في الاعتماد على أسس ومعايير أخرى لها علاقة بالشرعية الإسلامية مما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها.

يمكن تقسيم المعايير التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

الفرع الأول: معايير تتعلق بالمشروع

يمكن تقسيم المعايير التي تطبقها المصارف الإسلامية إلى معايير شرعية ومعايير مادية ومعايير اقتصادية واجتماعية : (سمحان، مبارك، و أبو صفري، 2012، الصفحات 14-16)

أولاً: المعايير الشرعية:

تعتبر المعايير الشرعية الفيصل في قبول الاستثمار أو رفضه من قبل المصرف الإسلامي. فإذا تعارضت مدخلات المشروع أو مخرجاته أو الأدوات المستخدمة فيه مع أحكام الشريعة الإسلامية فلا يمكن تمويله حتى إن انطبقت باقي المعايير على هذا المشروع. بتطبيق هذه المعايير غير الموجودة في المصارف التقليدية نجد أن المصارف الإسلامية ترفض كثيراً من المشروعات التي تدر ربحاً مادياً مضموناً وتتصف بالأمان والسيولة، ولكنها تكون مخالفة للشريعة الإسلامية.

ثانياً: المعايير المادية (المالية)

يتم تطبيق المعايير المادية في ضوء المعايير الشرعية، مما يعني أن نجاح المشروع من منظور المادي لا يعني قبول تمويله أو الاستثمار فيه من قبل المصرف الإسلامي إذا لم يكن ناجحاً بالمقاييس الشرعية ومن أهم المعايير المادية المطبقة في هذا المجال ما يأتي:

أ-الربحية:

يجب أن يكون المشروع الذي سيتم تمويله مربحاً، بحيث يتوقع بقاءه ونموه واستمراره، مما يشكل ضماناً لاستثمار البنك الإسلامي على مستوى استرداد رأس المال أو الحصول على الأرباح.

ب- السيولة:

بمعنى أن تكفي التدفقات النقدية التي يحققها المشروع للتشغيل وتسديد الالتزامات المترتبة على المشروع. وهذا المعيار يكتسب أهمية كبر في المصارف الإسلامية بسبب عدم وجود فوائد تأخير.

ج- الأمان:

بحيث يشكل المشروع نوعاً من ضمان البنك لاسترداد رأسماله وأرباحه في حالات البيع، أو أن يضمن البنك إمكانية السيطرة على المشروع والبقاء ضمن المخاطر المقبولة التي تتناسب مع العوائد المتوقعة في حالات المشاركة والمضاربة.

ثالثاً: المعايير الاقتصادية والاجتماعية:

هذه المعايير كبيرة جداً، إذا تستخدم المصارف الإسلامية هذا الكثير من المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها المصارف التقليدية، ولكن في حدود الشريعة الإسلامية. وأفضل ما يذكر في هذا المجال تلك المعايير المقترحة من قبل الدكتور محمد أنس الزرقا وهي:

أ- اختيار طبيبات المشروع ومن الأولويات الإسلامية (ضرورات - حاجيات - كماليات).

ب- توليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء.

ج- مكافحة الفقر وتحسين وتوزيع الدخول والثروة.

د- حفظ المال وتنميته

هـ- رعاية مصالح الأحياء من بعدنا.

الفرع الثاني: المعايير المتعلقة بالشخص طالب التمويل

كما هو الحال في المعايير المتعلقة بالمشروع المتعلقة بالشخص طالب التمويل قد تتفق مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية غير أن النظرة إليها قد تختلف في المصارف الإسلامية، ومن أهم المعايير المتبعة في المصارف الإسلامية لهذا الغرض ما يلي: (الفسفوس، 2010، الصفحات 187-189)

أولاً: الشخصية:

مفهوم الشخصية من وجهة نظر موظف الاستثمار في المصارف الإسلامية هو أشمل منه عند موظف الاستثمار في المصارف التقليدية إذ لا يقتصر هذا المفهوم في المصارف الإسلامية على الالتزام المادي والسمعة التجارية لطالب التمويل بل يمتد ليشمل السمعة الأدبية والدينية فالالتزام الديني بالنسبة للمصرف الإسلامي هو أحد المعايير التي يفضل توافرها في طالب التمويل. ولكن هذا لا يعني عدم منح التمويل لغير المسلمين إذا ما التزموا بشروط المصرف الإسلامي والضوابط الشرعية وكان في ذلك مصلحة للمسلمين.

ثانيا: المقدرة والكفاءة:

يجب على الشخص طالب التمويل أن يتحلى بقدرات وكفاءات إدارية وكوادر تمكنه من النجاح في إدارة المشروع المنوي تمويله. وتتبع المصارف الإسلامية طرقا كثيرة تماثل ما تتبعه المصارف التقليدية للتعرف على كفاءة ومقدرة طالب التمويل، مثل معدل دوران الموجودات الثابتة لديه ودوران رأس المال العامل...إلخ. ومن الجدير بالذكر أن عدم كفاءة الإدارة أو طالب التمويل لا تعني رفض تمويل المشروع كما هو الحال في المصارف التقليدية في معظم الأحيان، إذ تتميز المصارف الإسلامية هنا بوجود التمويل بالمشاركة في حال اقتناعها بالمشروع مما يمكنها من استغلال خبراتها في إخراج المشروعات المفيدة والناجحة إلى الوجود والتي لم تكن لتنجح في ظل إدارة غير كفؤة.

ثالثا: منح التمويل من مبدأ (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى مسيرة)

هذا المعيار غير موجود في ظل النظام الرأسمالي، فالمصارف التقليدية لا تنظر إن الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو التجارية التي يتعرض لها عملاؤها فهي تقوم باحتساب فوائد التأخير واللجوء إلى القضاء لتحصيل ديونها بغض النظر عن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تأخير المدين في التسديد. أما المصارف الإسلامية فتأخذ هذا المبدأ بالاعتبار عند حلول الدين وعدم قدرة المدين على الوفاء نتيجة لأوضاع خارجة عن إرادته وثبوت عدم قدرته على التسديد، أي يتم هنا التأجيل دون احتساب أي مقابل، بل يمكن مد يد العون والمساعدة للمدين بتقديم المشورة الإدارية والعون اللازم للتغلب على المشكلات التي يمر بها.

الفرع الثالث: المعايير المتعلقة بالصرف نفسه:

هناك أسس ومعايير يجب أن تتوفر في المصرف حتى يكون قادرا على منح التمويل لا تختلف هذه الأسس- في معظم الأحيان- في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية ومن أهمها: (شاهين، 2015، صفحة 149، 150)

أولا: السيولة:

يجب أن تتوافر السيولة الكافية في المصرف حتى يتسنى له تمويل مشروع معين وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها حجم التمويل ومقدار السيولة التي يفضل المصرف توفيرها لديه لمواجهة الأزمات وغيرها من العوامل.

ثانيا: الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة:

تؤثر هذه الظروف كثيرا على منح التمويل ففي حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تقلل المصارف من حجم التمويل لما ذلك من مخاطر كبيرة سواء على المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية أما عندما تكون هذه الظروف مستقرة فيختلف الوضع تماما.

ثالثا: المتطلبات القانونية:

من المعروف أن المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء تخضع لرقابة وأنظمة الدولة التي تعمل فيها وهناك متطلبات قانونية يجب أن تلتزم بها هذه المصارف مثل نسبة السيولة ونسبة الائتمان إلى الودائع وغيرها من النسب التي في بعضها إجحاف بحق المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: أهمية الدور التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية

يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي أداة لتوسيع قاعدة الاستثمار، وذلك لاعتماده في توظيف الموارد على إقامة المشروعات الاستثمارية، كما أن للتمويل المصرفي الإسلامي قدرة على حفز المستثمرين على القيام بالاستثمار عن طريق رفع الكفاءة الحدية لرأس المال، حيث أن القرار الاستثماري يتم إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر وهي العائد الذي يتوقع المنظمون الحصول عليه أعلى من تكلفة رأس المال. فمن المتوقع أن تكون الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر عن طريق أساليب التمويل الإسلامية، أعلى منها في حالة اعتماد المستثمر على أسلوب القرض الربوي لتمويل نفس المشروع، لأنه من المفترض أن يحقق المشروع الاستثماري الذي يعتمد على التمويل الإسلامي، معدلات أرباح أعلى بسبب ما يتميز به من خصائص تعمل على تحقيق هذه الغاية، وتمثل أهمية الدور التمويلي في المصارف الإسلامية فيما يلي: (منير ملحم، أحمد طنش، و ماجد دحيلة، 2021، صفحة 165، 166)

زيادة قدرات الاقتصاد الإنتاجية بالشكل الذي يمكن إن يتيح له التطور والنمو بتكوين رؤوس أموال إنتاجية، تسهم في زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

تلبية احتياجات المجتمع ومنها الاحتياجات الاستهلاكية، وذلك من خلال إسهام البنوك الإسلامية في زيادة الاستثمار الذي ننجم عنه زيادة القدرة الإنتاجية المتصلة بإنتاج السلع الاستهلاكية، وبالذات ما هو ضروري منها، أو الإسهام في تمويل التجارة الخارجية، والتي يتم عن طريقه تلبية هذه الاحتياجات، أو من خلال الإسهام في توفير التمويل لشراء هذه السلع.

المساهمة في الحد من التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار، إذ أن عملها يرتبط بالأرباح الناتجة عن الاستثمار الحقيقي والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وزيادة العرض الكلي

المساهمة في الحد من التفاوت في توزيع الدخل وعدم تركيز الثروة، من خلال توفير التمويل اللازم للحرثيين وصغار التجار، وذوي الدخل المنخفضة للقيام بمشروعاتهم بصيغ المضاربة والمشاركة.

المساهمة في زيادة الناتج القومي والتقليل من البطالة، لارتباط استثماره بالاستثمارات الحقيقية التي ينتج عنها سلع وخدمات.

تقدم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التوازن فيما بينها.

تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بحيث تراعي المصارف الإسلامية توجيه استثماراتها، لإنتاج الضروريات، ثم الحاجيات ثم التحسينات وبما يحقق احتياجات المجتمع.

المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير

تستخدم البنوك الإسلامية بشكل أساسي لتسهيل العمليات التجارية وفق بعض الصيغ قصيرة الأجل، والتي تتمثل في المراجعة و التمويل بالسلم والقرض الحسن.

الفرع الأول: التمويل بالمراجعة

أولاً: تعريف المراجعة

تعرف المراجعة كما يلي: (المكاوي، 2015، صفحة 151)

وتعني بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم، فقها يتم الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأس المال، أي بسعر التكلفة زائد الربح بنسبة معينة من رأس المال، أو مبلغاً محددًا.

وصيغة المراجعة أن يذكر البنك للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليها ربحاً ما، وصورتها أن يقول البنك: أنا اشترت هذه السلعة مثلاً بمائة وبعته إليك بما اشتريتها به وزيادة قدرها عشرة، فيقول المشتري: قبلت ذلك.

فالمراجعة هي احد أهم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية وهي عبارة عن أحد أشكال البيوع التي تبني على البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح يتفق عليه الطرفان بشرط أن يكون معلوماً لهما.

ثانياً: شروط بيع المراجعة:

المراجعة عبارة عن قيد بيع، وبالتالي يجب أن تتحقق أركان العقد، وهي: (المكاوي، 2009، صفحة 52، 53)

أ-الإيجاب والقبول - أطراف العقد - المتعاقد عليه

ب-وعليه ركن من هذه الأركان شروط يجب توافرها حتى يكون العقد صحيحاً كشرط توافر الأهلية في أطراف العقد...، وكشرط خلو المتعاقد عليه من الجهالة، مدى شرعية الانتفاع به...

ج- كما أن المراجعة يشترط فيها ما يشترط في البيوع بصفة عامة ولكنها تختص ببعض الشروط والتي أهمها:

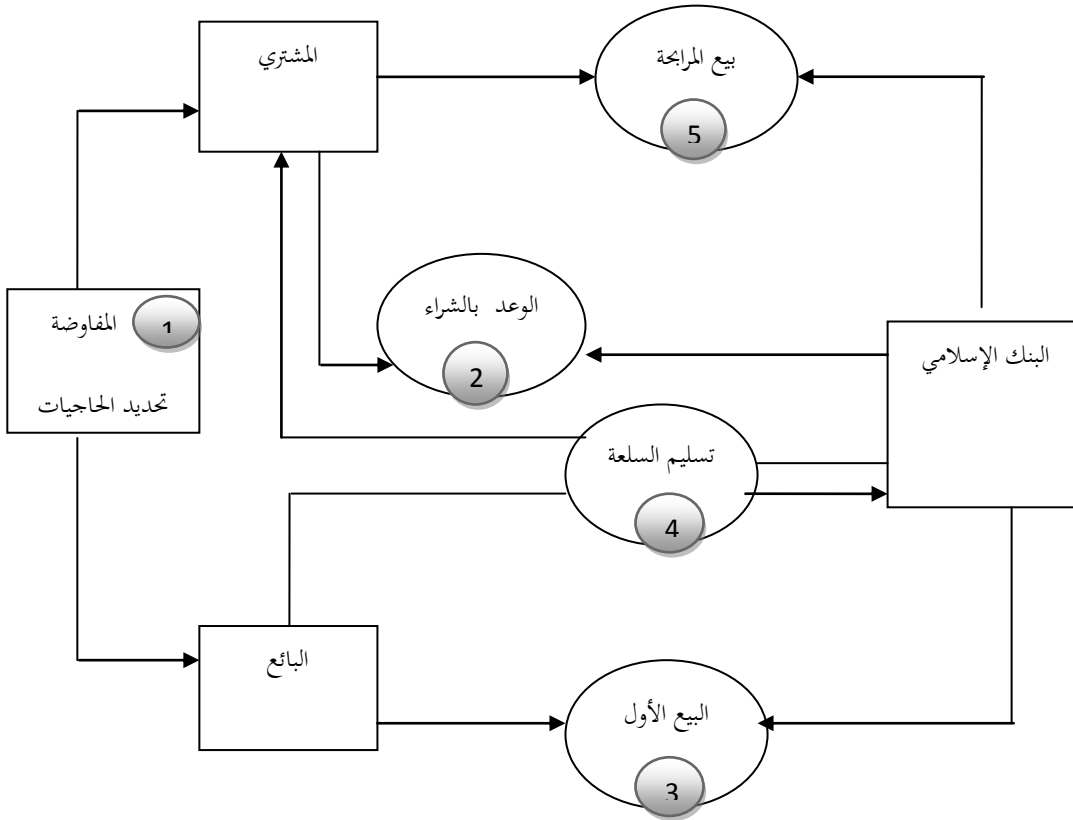
د- علم المشتري الأول للسلعة مضافا إليه المصروفات التي تحملها البنك لشراء هذه السلعة.

هـ- علم المشتري بالربح المضاف إلى الثمن الأول لاعتباره جزءا من الثمن، ويمكن أن يكون هذا الربح مقطوع أو نسبة من الثمن.

و- صحة العقد الأول والذي بموجبه اشترى البنك السلعة.

أن يوضح البنك العيب الحادث بعد الشراء في السلعة محل المراجعة.

الشكل رقم 01: الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالمراجعة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (المكاوي، 2009، صفحة 52، 53)

ثالثا: أثر عقد المراجعة في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية: والتي تتمثل في: (زرارة، د.ت، صفحة 256)

إن المراجعة في المصارف الإسلامية لم تعد تطبق في شكلها البسيط، فقد استحدثت وتطورت لتصبح تناسب العمل المصرفي الحديث حيث أطلق عليها بيع المراجعة للآمر بالشراء، حيث يتفاوض فيها طرفان أو أكثر ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه لأمر من المأمور شراء سلعة لنفسه ويعد الأمر المأمور شراءها منه وتربحها فيها، على أن يعقد بيعا بعد تملك المأمور للسلعة.

وباعتبار المراجعة أداة للتمويل المصرفي فإنها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الاستثمار الذي سبق بيان مدلوله في المصارف الإسلامية، والذي من خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها كل دولة عن طريق هذه المصارف.

والتنمية الاقتصادية في الإسلام تعني تحقيق مجتمع القدوة والقوة أي توفير عناصر القوة الاقتصادية والحضارية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع، إلى جانب التنمية الاجتماعية أي تنمية الفرد نحو التنمية ذاتها.

ومن هنا ينبغي تفعيل التعامل بعقد المراجعة كأداة تحقق التمويل الذي تحتاجه المصارف الإسلامية من جهة، وتتيح لأفراد اقتناء سلع مختلفة ومتنوعة ودفع ثمنها في شكل أقساط وكل ذلك في حدود ما تمليه قواعد الشريعة الإسلامية من أسس ومبادئ تطبقها المصارف الإسلامية وتجعل الفرد يقدم على إبرام هذا العقد مع المصرف في جو الطمأنينة والراحة النفسية بعيدا عن كل شبهة تتعلق بمخالفة قواعد الشرع في حياة الإنسان وتعاملاته.

كما يسعى المصرف الإسلامي من خلال استعماله لنظام المراجعة إلى تحقيق قدر كاف من الربح يعود عليه بالفائدة من هذه العملية، والربح في عقد المراجعة يحدد ويعلم به العميل عند الاتفاق على إبرام العقد...

الفرع الثاني: التمويل بالسلم

أولاً: تعريف عقد بالسلم:

فالسلم إذا هو عكس البيع لأجل ففي الأول يتم تعجيل الثمن ويؤجل الثمن، وأما الثاني فيجعل الثمن ويؤجل الثمن، وقد شرع السلم على الطرفين لأن المبيع يكون نازلاً في القيمة عن البيع العادي، فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه ويستفيد المشتري في إنقاص الثمن. (عمامرة، بهلول، و بوعلاق، 2018، صفحة 94)

ثانياً: ويشترط في السلم شروط كثيرة لتحقيق مقتضاه أهمها: (يحي، 2009، صفحة 64، 65)

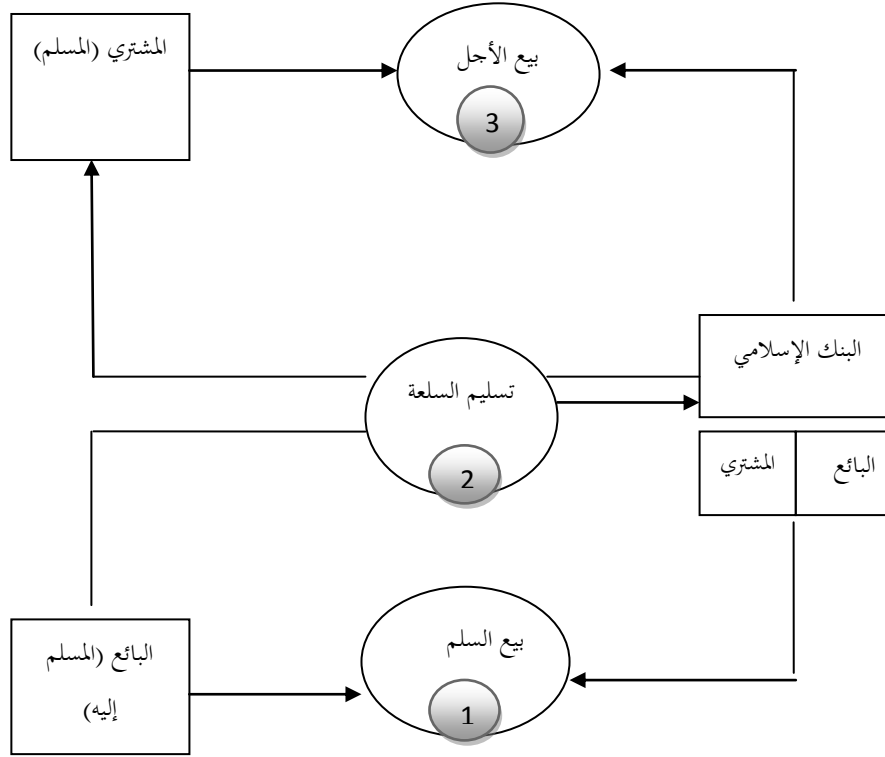
أ- تحديد المواصفات الخاصة بالمبيع مثل بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان إيافته ومكان تسليمه.

ب- تعجيل الثمن: (رأس مال السلم) ويرى الباحث أن هذا الشرط ربما يكون أهم اعتبارات حكمة التشريع.

ج- أن يكون المسلم فيه (المبيع) موصوفاً في الذمة غير متعلق بمصدر وفاء محصور توفيراً لأسباب القدرة على السداد.

د- وصورة هذا العقد أن يشتري شخص من آخر بضاعة محددة المقدار والجنس والنوع والصفة يدفع ثمنها في الحال على أن يجري التسليم في وقت لاحق محدد.

الشكل رقم 02: الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالسلم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (يحي، 2009، صفحة 64، 65)

ثالثاً: مزايا السلم: تتمتع صيغة السلم بالمزايا التالية: (لنصاري، محيرق، و قودوا، 2021، صفحة 325)

أ- الحصول على سلعة في زمن اجل مقابل ثمن معجل أي تجنب الزيادة المحتملة في ثمن السلعة

ب- تعتبر صيغة السلم من بين الأدوات التي تمكن من الإقلاع الاقتصادي من خلال توفير السيولة والتمويل للقطاعات الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة وغيرها

ج- يعتبر السلم كآلية جذب للعملاء من خلال تلبية احتياجاتهم المالية لتمويل مشاريعهم

د- توجيه فائض السيولة عبر صيغة السلم وتحقيق أرباح مالية من ورائها.

رابعاً: دور عقد السلم في الاستثمار:

... فيمكن الاستثمار عن طريق عقد السلم في الصناعة، إذ يموم الصناع وأصحاب الحرف، وهذه الطريقة مبنية على قاعدة في باب السلم وهي أنه لا يلزم أن يكون الثمن المقرر ذهباً أو فضة أو عملات نقدية بل يجوز أن يكون سلعا معلومة المقادير. فعلى هذا إن احتياج المصنع إلى تمويل لشراء آلات معينة، أو إنشاء مبنى جديد، فيمكن أن يقدم له الممول سواء كان مصرفاً أو غيره تلك الآلات أو المبنى، على أساس أنها رأسمال السلم، ويكون المبيع -وهو المسلم فيه- مواد مصنوعة من جنس ما ينتجه ذلك

المصنع ويحدد في العقد أجل تسليمها دفعة واحدة، أو على أقساط مناسبة، فيحصل بذلك تدير المصنع لأمر التمويل بطريقة مشروعة لا شبهة فيها، وهذا نوع السلم بالمقايضة. وكذلك فإن عقد السلم يعد وليد حاجة المنتج والجالب للمستورد إلى رأس المال، ليستعين بهذا العقد على إنتاجه أو استيراده ورغبة من المشتري في تحصيل بضاعة يشتريها على أساس تسلمها في المستقبل بسعر أرخص عادة بسبب تسليف ثمنها. وقد أظهرت الدراسات كفاءة نظام السلم في التمويل بصيغة السلم، إذ تبين الفروق الإيجابية باستخدام هذه الأداة من مثل: ارتفاع كفاءة المزارعين وزيادة إنتاجهم، والانضباط المالي وتوظيف الأموال وفق ما خصصت له، وزيادة التسويق وغير ذلك من الإيجابيات والمزايا. ويمكن أن يستفيد من عقد السلم أيضا المصدرون، فيتعاقدون على شراء كميات من البضائع التي يتعاملون بتصديرها من القائمين بإنتاجها في السوق المحلي، وفي أثناء الأجل يتعاقدون عليها مع المستوردين لها في البلدان وينشط سوق الإنتاج المحلي. (علي، د.ت، صفحة 209)

الفرع الثالث: التمويل بالقرض الحسن

أولاً: تعريف بالقرض الحسن:

المقصود بالقرض الحسن هو أن يقدم المصرف الإسلامي مبلغاً محدداً من المال لأحد زبائنه مع ضمان سداده دون تحمل أية أعباء إضافية أو المطالبة بفوائد ربوية أو عوائد استثمارية بل يكفي المصرف باسترداد أصل المبلغ فقط. ويعد القرض الحسن أحد أبواب التكافل الاجتماعي التي شرعها الإسلام وحث المسلمين عليها وهو على عكس القرض الربوي الذي يتضمن زيادة محددة تسمى الربا. (خضير ياس و جميل، 2020، صفحة 146)

ثانياً: دور القرض الحسن يتمثل في ما يلي: (بن يمينة و بن مصطفى، 2019، صفحة 69)

...ومن صيغ التمويل التي يعتمد عليها النظام المالي الإسلامي القروض الحسنة الإنتاجية، والتي تطلب من أجل تمويل المشاريع الصغيرة القائمة وتطويرها. أو إنشاء مشاريع جديدة بهدف دعم المشاريع الإنتاجية والمؤسسات الصغيرة التي لها أثر كبير في التخفيف من حدة البطالة والفقر والمساهمة في النمو الاقتصادي، إلى جانب تشجيع النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في المنطقة التي نشأ فيها المشروع، وتشجيع المواطنين أو الحرفيين المؤهلين للعمل بأنفسهم في مشاريعهم.

كما تعتبر من أبرز صيغ التمويل التبرعي القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض في الانتفاع بالمال على أن يرد مثله أو بدله، لأنها من أكثر الصيغ ملائمة للمشروعات الصغيرة الإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال لفترة محدودة كسواء المواد الخام أو دفع أجور العمال، حيث توفر حرية الانتفاع بالقرض إلى جانب التكلفة المحدودة التي تتحملها هذه المشروعات والمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي من أكثر الصيغ كفاءة وفاعلية في تمويل هذه المشاريع، كونها تمزج بين المال القليل والجهد الجاد للمقترض.

المطلب الرابع: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى المتوسط

صيغ التمويل في المدى المتوسط في الغالب هي التي تكون مدتها أكثر من سنة وأقل أربع سنوات، وهي التمويل التـ أجيـري، الاستصناع والبيع بالتقسيط.

الفرع الأول: التمويل التـ أجيـري:

أولاً: مفهوم التـ أجيـري التمويـلي

حيث يعرف عقد التـ أجيـري التمويـلي بأنه عقد كتابي يبرم بين مؤجر ومستأجر لاستئجار منقولات أو عقارات مخصصة لأغراض استثمارية أختارها المستأجر وأكتسب المؤجر ملكيتها من طرف ثالث البائع أو المورد أو المقاول ويمنح المستأجر الحق باستغلالها نظير أجرة محددة خلال مدة معينة غير قابلة للإلغاء ويكون له الخيار عند انتهاء المدة بين تملكها مقابل ثمن متفق عليه، أو إعادة استئجارها أو ردها إلى المؤجر. (سمير داود و عباس فاضل، صفحة 71)

تمويل الإجارة هو العقد التقليدي لما يعرف اليوم بالتـ أجيـري، حيث يشتري البنك الأصل ويسمح لرجل الأعمال باستخدامه مقابل رسوم ثابتة، إما أن تظل ملكية الأصل مع البنك أ و يتم نقلها تدريجياً إلى رائد الأعمال في عقد الإجارة المنتهية بالتسليم. (Rajesh K & Tarik, 2000, p. 96)

ثانياً: تطبيق الإجارة بالمصارف الإسلامية

يتم تطبيق الإجارة بالمصارف الإسلامية على النحو التالي: (عبد الحميد، 2014، صفحة 270، 271)

أ- قيام البنك (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بمعرفة (المستأجر).

ب- يقوم البنك بتمويل شراء الأصل وامتلاكه ثم تأجيره بعقد متوسط أو طويل الأجل وتسليمه للعميل لانتفاع به واستخدامه.

ج- وتحتسب الدفعات الإيجارية على فترة التعاقد بحيث تغطي ما يلي:

1- الأموال المدفوعة في شراء الأصل (أو جزء منها).

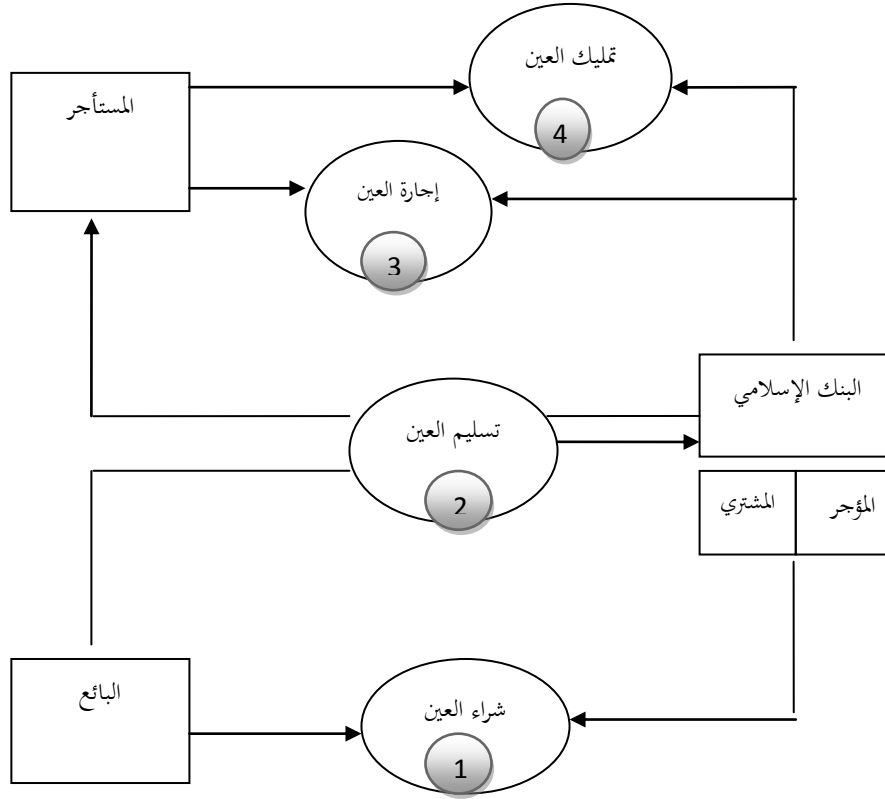
2- القيمة التخريدية للأصل (في نهاية مدة الإجارة) يقوم العميل بسدادها في نهاية مدة الإيجار لتملك الأصل (سحب الاتفاق عند التفاوض).

3- هامش ربح مناسب (يمثل عائد البنك خلال مدة الإيجار).

د- يقوم المستأجر بسداد تأمين للبنك (بنسبة متفق عليها) لضمان المحافظة على الأصل المؤجر وصيانته خلال فترة التـ أجيـري كاملة

هـ- يعتبر البنك مالكا للأصل طوال فترة الإيجار، والعميل حائزاً ومستخدماً له حتى تمام سداد أقساط الإجارة، وتنتقل إليه ملكية الأصل المؤجر.

الشكل رقم 03: الخطوات العملية لتنفيذ صيغة التمويل بالإجارة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (عبد الحميد، 2014، صفحة 270، 271)

ثالثاً: يتميز التأجير التمويلي بمزايا اقتصادية، وهي: (الرفيعي، حسن، و عبد، 2012، صفحة 26)

أ- توفر للمستأجر المقدرة على الانتفاع بأصول لا يستطيع شرائها لضخامة رأس المال المستثمر فيها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مركز السيولة للمستأجر.

ب- توفر للمصرف (المؤجر) تدفقا نقديا مستمرا ومنتظما طوال مدة التعاقد، فضلا عن الربحية المنشودة.

ج- إتاحة الأصول والمعدات الرأسمالية عن طريق التأجير التمويلي يساعد على إنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية في البلاد، وهذا له دوره المهم في عملية التنمية الاقتصادية.

د- يترتب على ما سبق زيادة فرص التشغيل في المجتمع، وهذه وظيفة اقتصادية واجتماعية مهمة.

هـ- قلة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالنسبة لرأس المال مقارنة بالصيغ الاستثمارية الأخرى.

الفرع الثاني: التمويل بالاستصناع

أولاً: تعريف الاستصناع: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع أما حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً. (الوادى، خريس، سمحان، رزيق، و لطايفة، 2010، صفحة 198)

ثانياً: شروط التمويل بالاستصناع: (بورقية، 2013، صفحة 110، 111)

أ- يجب أن يحدد في العقد نوعيته وكميته وطبيعته وخصائص الشيء الواجب صنعه

ب- يجب أن تكون مادة الاستصناع والعمل من الصانع وإلا إجارة.

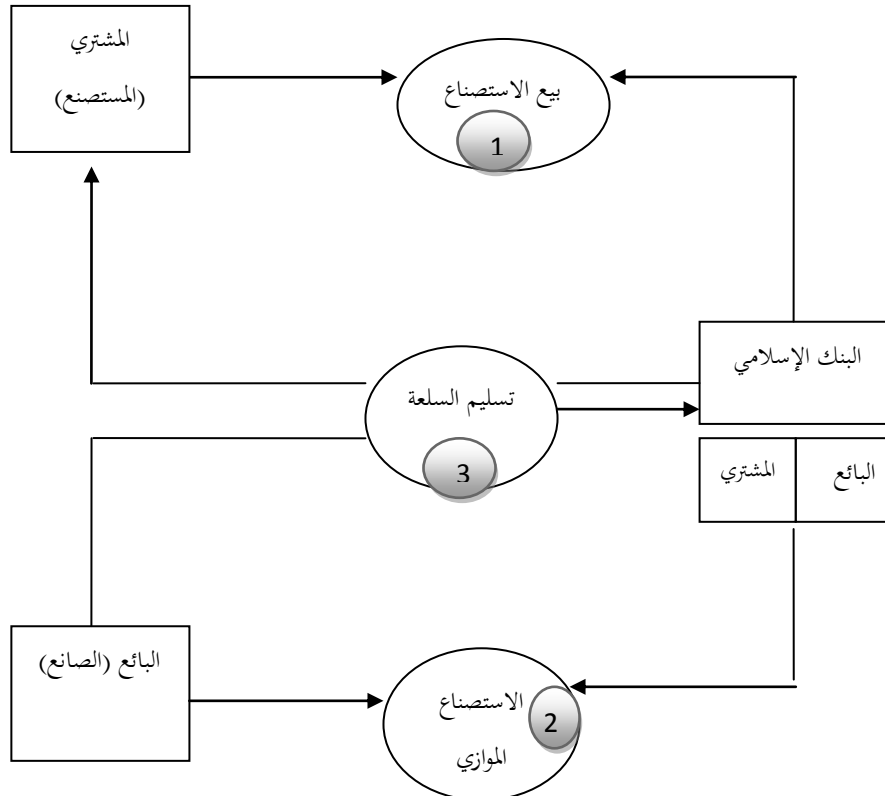
ج- يجب أن يتم الاستصناع على عمل تحويل مادة، منتج نصف مصنع أو مكونات منتج تام قابل لاستعمال.

د- أن يكون تأجيل دفع الاستصناع مما يجري فيه التعامل بين الناس.

هـ- أن يكون الأجل محدد لاستلام المصنوع على خلاف الحنفية الذين يرون عكس تلك.

و- يجوز تأجيل دفع الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة، كما يمكن للبنك (الصانع) أن يكلف شخص آخر لإنجاز جزء أو كل المشروع.

الشكل رقم 04: الخطوات العملية لتنفيذ عقد التمويل بالاستصناع



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (بورقية، 2013، صفحة 110، 111)

ثالثا: المزايا الاقتصادية للاستصناع (شاكرا، عبد القادر، و الريحان، 2010، صفحة 14)

أ-عمليات الاستصناع تحريك لعجلة الاقتصاد الوطني لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال. الاستصناع يخدم مصالح المستصنع الذي غالبا ما لا يكون لديه الخبرة الكافية في تقييم أعمال المقاولات، أو الوقت اللازم للمتابعة، أو المال الحاضر لتمويل المشروع أو الأمور الثلاثة مجتمعة.

ب-يسهم الاستصناع في تحقيق أهداف البنك الإسلامي في توظيف أمواله لخدمة المجتمع وكذلك الحصول على تدفق نقدي منظم.

رابعا: دور الاستصناع في تطوير الاستثمار عن طريق الشريعة الإسلامية:

أ-إن استثمار الأموال بغية تنميتها بالربح تنوعت سبله كثيرا، بين الحلال والحرام في نظر الشريعة الإسلامية، وفي خضم هذا الواقع تلعب البنوك الإسلامية دورا مهما إمطة اللثام عن النمط الإسلامي في عملية التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية والذي يختلف بطبيعة الحال عن التمويلات الربوية. فقد أصبح أمامها (أي البنوك الإسلامية) مجالات استثمارية ليست متاحة أمام البنوك الربوية، ذلك أن البنوك الإسلامية تقوم ترخيصاتها ونظمها على أساس الممارسات التجارية فعلا في أسواق السلع المختلفة، بينما البنوك الربوية ينحصر نشاطها في التمويل فقط بطريق الاقتراض بفوائد ربوية. (بن عزة، 2012، صفحة 522)

ب-لصيغة الاستصناع في المنهج الإسلامي في المنهج الإسلامي للاستثمار دور مهم في النهوض بالتنمية في شتى المجالات، وسواء تعلق الأمر بالزراعة أو الصناعة أو الحرف، ويمكننا توضيح ذلك فيما يأتي: (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 129)

1-تنشيط القطاع الزراعي، والحيواني، وما يتعلق بهما من مجالات استثمارية واسعة، مثل حفر الآبار وشق الترع، وإنشاء المعاصر، والإسطبلات وتجهيزها، وغير ذلك.

2-ومن المجالات الحيوية لصيغة الاستصناع مجال البناء، السكنات والمرافق العمومية، وما يصاحبها من تفرعات كصنع مواد البناء والأبواب والشبابيك وغيرها، وكذا مساهمته في أشغال الطرقات والأشغال العمومية، وذلك وفق ما يسمى الآن بعقود المقاوله أو عقود تسليم المفتاح.

3-يبرز الدور الأهم لصيغة الاستصناع في النهوض بالصناعات بالبلدان الإسلامية، وذلك لما له من فعالية في تمويل المشاريع الخاصة والمصانع الصغيرة < small business >، ونعني بالمصانع الصغيرة تلك التي يمكن أن يملكها، ويديرها شخص أو اثنان من المنظمين، وتتخذ جميع القرارات الإدارية والفنية من قبلهم.

ج-يعتبر الاستصناع من عقود البيع الملائمة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث يمكن للمصرف تمويل الاحتياجات التي تتطلبها المنشآت الصناعية، وهي بطبيعة الحال احتياجات ضخمة وهامة لعمليات الاستثمار في القطاع الصناعي، وهو قطاع

يلعب دورا هاما وحيويا في الاقتصاديات المعاصرة، كما يعتبر هذا العقد وسيلة هامة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج، وذلك عن طريق تمويل احتياجاتهم من قبل المصرف.

د-وتقوم المصارف بإجراء دراسات كافية لمعرفة اتجاهات الطلب على السلع و الخدمات، وتحديد أولويات الإنتاج، وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، ودراسة إمكانيات المنتجين، ومدى كفاءتهم الإنتاجية، وذلك للحد من المخاطر قبل الشروع في التمويل.

هـ-وإذا كان هناك اعتراض على هذا العقد، بأنه يتضمن بيع ما لا يملكه البائع عند العقد، فإن ذلك مردود، بأنه إذا كان البائع لا يملك الشيء محل عقد الاستصناع حقيقة، إلا أنه يعتبر في ملكه حكما، تأسيسا على أنه لا يملك مادته الأولية وآلة صناعته، فضلا عن كونه يحترف صناعة هذا النوع من المنتجات فيعد قادرا - في العادة - على تسلم ما يطلب منه في خلال الأجل المتفق عليه.

الفرع الثالث: التمويل عن طريق البيع بالتقسيط

أولا: مفهوم البيع بالتقسيط: يعرف البيع بالتقسيط كما يلي: (دنيا، 2013، صفحة 137)

هذه الصيغة المشهورة في الفكر المالي المعاصر بالائتمان التجاري، حيث يتم البيع بالأجل أو بالتقسيط، ومعنى ذلك بروز عنصر التمويل، إذا يقدم شخص لآخر مالا ما على أن يسترد مقابله أو بالأحرى ثمنه، كالا أو بعضا بعد فترة من الزمن.

وفي الحقيقة نحن أمام عملية بيع فعلية، لكنها تتضمن عملية تمويلية، ومن ثم فغنه يشترط لصحتها ما يشترط في البيع العادي: "وفي الغالب يكون الثمن مرتفعا بعض الشيء عن الثمن في حالة البيع العاجل، ولا بأس بذلك إسلاميا، مراعاة لمصلحة الممول، كما روعيت مصلحة المستثمر في تأجيل دفع الثمن"

ثانيا: شروطه: يشترط في البيع الآجل(بيع بالتقسيط) ما يلي: (دوابة، 2009، صفحة 159)

أ-تأجيل الثمن، مع تسليم البيع حالا.

ب-تحديد مدة الأجل عند التعاقد، وتحتسب هذه المدة منذ تسليم المبيع، وجهالة الأجل تفسد البيع لما قد يترتب على ذلك من نزاع وشقاق.

ج-تحديد الثمن عند التعاقد، فإذا حدد البائع ثمينين لسلعة أحدهما حال والآخر مؤجل، فاختر المشتري أحدهما-أي أن عنصر الخيار في البيع متوفر- كان ذلك جائزا حيث يصبح زيادة الثمن مقابل الأجل بإجماع الفقهاء، ولاختلاف الجنسين من الأموال في الحقيقة والصفة والمقصد، أما إذا افترق البائع والمشتري دون تحديد الثمن الذي اختاره المشتري كان البيع فاسدا لجهالة الثمن.

الجدول رقم 02: الفرق بين عقد الاستصناع وعقد السلم

أوجه الشبه بين عقد الاستصناع وعقد السلم		الصفة
كلاهما بيع لشيء معدوم أجازة الشرع حاجة الناس إليه وتعاملهم		المعقود عليه
تلبية حاجة {خطأ في المصدر} المستصنع وتحقيق الربح للصانع أما السلم فشدة الحاجة للمال لينفقها على إنتاجه		الهدف منه
لا بد من بيان المستصنع والمسلم فيه بيانا يمنع المنازعة من خلال ذكر وبيان الجنس والنوع والقدر والصفة والتمن		العلم بالمحل
كلاهما يتم فيهما تحديد موضع التسليم منعا للخصومة والنزاع		مكان التسليم
أوجه الاختلاف بين بيع الاستصناع وبيع السلم		
عقد السلم	عقد الاستصناع	الصفة
دين يثبت في الذمة كالمكيل والموزون لذا يدخل في جميع السلع التي يمكن استيعال [خطأ في المصدر] أو صافها	عين لا دين لذا لا يدخل في جميع السلع كالإنتاج الزراعي والمواد الخام، بل تلك التي يحتاج المستصنع تصنيعها	المبيع
يشترط وجود الأجل فهو لا يصح إلا لأجل كشهرا فما فوق	اختلف الفقهاء فيه فعند الحنفية إذا ذكر الأجل صار الاستصناع سلما، وذهب آخرون أنه يصح لأجل أو لغير الأجل	الأجل
عقد لاوم [خطأ في المصدر] لا يجوز فسحه إلا بتراضي المتعاقدين واتفاقهما على الفسخ	يجوز للمتعاقدين فسخة حسل [خطأ في المصدر] جمهور الحنفية	اللزوم
يشترط قبض رأس المال في مجلس العقد	لا يشترط قبض رأس المال في مجلس العقد، فقد يدفعه كله أو جزء منه كما قد يبقى ديناً حتى يسلم المصنوع	قبض رأس المال

المصدر: (طلحي، عوام، و بعلول، 2020، صفحة 364)

المطلب الخامس: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى الطويل

إن ما يميز البنوك الإسلامية في الأعمال المصرفية هو استبدال علاقة القرض بالمشاركة، ويسمى هذا النظام بنظام الحصص الملكية ويشمل هذا كل من المضاربة والمشاركة.

الفرع الأول: المضاربة

أولاً: تعريف المضاربة: المضاربة هي عقد بين طرفين: أحدهما يملك المال والآخر يملك العمل، ويطلق على الأول رب المال، وعلى الثاني العامل أو المضارب. وهذه حقيقة ثابتة في كافة صور المضاربة: مطلقة كانت أو مقيدة، قديمة كانت أو حديثة، ثنائية كانت أو جماعية مشتركة. (علي محمود، 2019، صفحة 199، 200)

ثانياً: أنواع المضاربة:

هناك ثلاثة أنواع من المضاربة وهي: (عبد الحميد، 2014، الصفحات 230-234)

أ- المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي لم تقيد بزمان ولا مكان ولا عمل، ولا ما يتجر فيها المضارب، ولا من يتعامل معه دون أي قيد من القيود.

ب- المضاربة المقيدة: وهي التي قيدت بشيء من القيود وتنحوها، وتقيد المضاربة بالشرط الصحيح وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامنا.

ج- المضاربة الخاصة: هي نوع من المضاربة يكون فيها رب المال واحد والمضارب واحد سواء كان الشخص الواحد طبيعياً أو اعتبارياً.

د- المضاربة المشتركة: هي نوع من المضاربة يتحدد فيها أرباب المال ويتحدد فيها المضاربين ولعل أبرز الأمثلة على ذلك تلفى البنك مدخرات أرباب المال والمضاربة في تلك الأموال في الأنشطة والمجالات المختلفة.

ثالثاً: شروط المضاربة: اتفق الفقهاء على الشروط التالية للمضاربة: (عمري، 2017، صفحة 114)

أ- أن يكون رأس المال من الأثمان - هذا متفق عليه - ويجوز

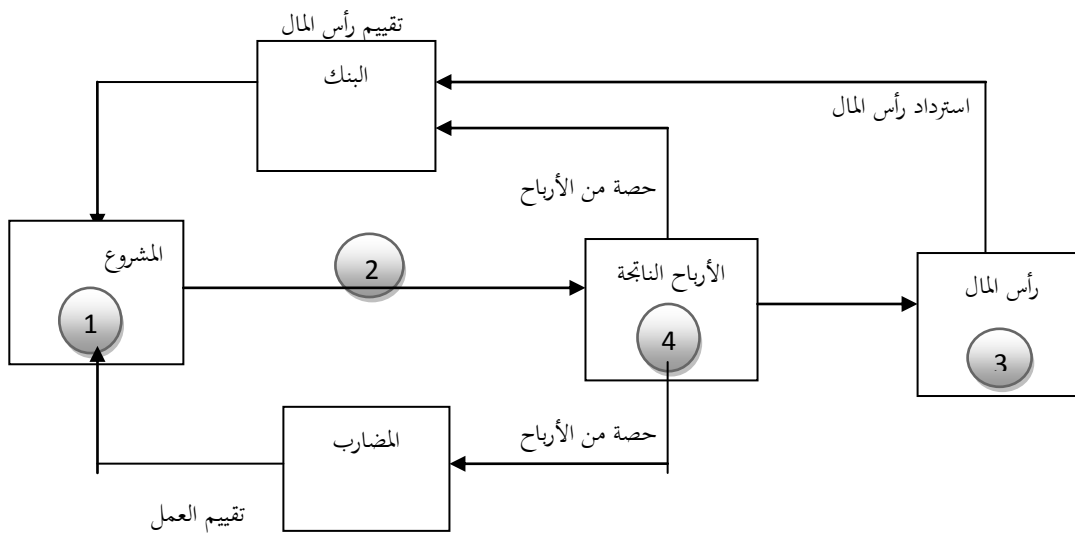
ب- أن يكون عروضاً عند بعض الفقهاء وهو المرجح في الاجتهاد المعاصر على أن تقوم باتفاق الطرفين وقت العقد، وتكون قيمتها بمثابة رأسمال المضاربة.

ج- أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً.

د- توفر أهلية التوكيل في كل من رب المال والمضارب بحيث يكون كل منهما جازراً التصرف.

هـ- أن يسلم صاحب المال رأس المال للمضارب.

الشكل رقم 05: الخطوات العملية لتنفيذ عقد التمويل بالمضاربة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (عمري، 2017، صفحة 114)

رابعاً: دور المضاربة في الاستثمار فيما يلي: (درويش، 2020، صفحة 297)

تقلل من مساوئ الأزمات الاقتصادية التي تشهدها اقتصاديات البلدان الإسلامية من ركود وتضخم واختلال في توزيع الثروات، وسوء استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك بتأسيس مشروعات استثمارية جديدة تكون ذات جودي اقتصادية وتعود بالنفع على المجتمع، والملاحظ على هذه الآثار أنها إيجابية اقتصادياً واجتماعياً، مما يؤكد ارتباط التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي،

تساهم في تخفيض معدل البطالة وزيادة عدد أصحاب المشاريع والمؤسسات التي تحتاج بدورها إلى عمالة، وهذه العمالة الجديدة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعلي مما يؤدي إلى إحداث حركية وانتعاش في الاقتصاد، الأمر الذي يساهم في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية،

يؤدي التمويل بالمضاربة إلى تحقيق التكامل بين عنصري العمل ورأس المال، أي اشتراكهما في العملية الاستثمارية الإنتاجية وفي اقتسام الأرباح وفق النسب المتفق عليها ابتداءً، وبمعنى أدق فالمضاربة تتيح فرصة العمل عن طريق المزج بين عنصريين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.

إن تمويل الاستثمارات عن طريق المضاربة هو أساس التنمية الذي تحتاج إليه الدول الإسلامية في الوقت الراهن، وهو الأداة الكفيلة لتمويل الكفاءات والحرفين، مما يساهم في امتصاص البطالة وتقليل حدة فقر الطبقة...

ويتمثل الدور الذي تلعبه في التنمية فيما يلي: (صوالحي و عامر، 2021، صفحة 374)

تؤدي صيغة المضاربة إلى الربط بين عنصري العمل ورأس المال أي الربط بين كل من الموارد المالية والطبيعية مع الموارد البشرية لتفعيل الجهود في مجال التنمية الاقتصادية وبما يعود بالربح والنفع لكل من عناصر الإنتاج وفقاً لمساهمة كل منهم في العملية الإنتاجية، أي تعمل على توسيع قاعدة الملكية وتحقيق عدالة التوزيع لنواتج المضاربات وعدم تركيز الثروة لدى فئة أو فئات محدودة من المجتمع مثلما هو حال البنوك التقليدية التي تركز توظيفاتها واستثماراتها على عدد محدود من الكيانات الاقتصادية للمجتمع، تعمل صيغة المضاربة على ضمان استخدام وتوجيه الموارد المالية في المجالات الاستثمارية الحقيقية المرتبطة بالإنتاج الحقيقي، بعكس النظم التقليدية التي يوجه جانب كبير من مواردها المالية إلى تمويل المضاربات السعريّة أي المضاربة على ارتفاع الأسعار لبعض الأصول، إضافة إعادة تمويل الديون الحكومية وفوائدها على المستوى القومي، والمساهمة الفاعلة لصيغة المضاربة في الاقتصاد الحقيقي، من شأنه إضافة حقيقية وملموسة للنواتج القومي دون الارتفاع في معدلات التضخم الناتجة عن الفوائد المصرفية.

الفرع الثاني: المشاركة

أولاً: تعريف المشاركة:

تعريف عقود المشاركات بأنها هي: العقود التي يشترك فيها اثنان أو أكثر في مال أو عمل أو هما معا، وفيما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة. (دوابة، 2008، صفحة 14)

تعني أنها عملية يستثمر فيها شريكان أو أكثر معا، في نفس المشروع ويتقاسمون الأرباح وفقا للنسب المحددة عند توقيع العقد، أما الخسائر فتدعم حسب رأس المال المستثمر (ALIOUI, 2015, p. 09)

ثانيا: أنواع المشاركة

أ- المساهمات: هي المشاركة التي يمتلك فيها المصرف أسهمهما أو وحدات تمثل ملكية رأس مال منشأة أخرى . (الشمري، 2011، صفحة 292، 293)

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك: هي نوع من المشاركة يعطي المصرف شريكه الحق في أن يحل محله في ملكية نصيبه من المشروع محل المشاركة، وذلك وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها من الطرفين. (عبد الفضيل، 2015، صفحة 283)

ج- المشاركة الثابتة: وفيها يكون الشريك حصة ثابتة في الشركة حتى انتهاء المدة المحددة لها. (دوابة، 2007، صفحة 21)

ثالثا: شروط المشاركة

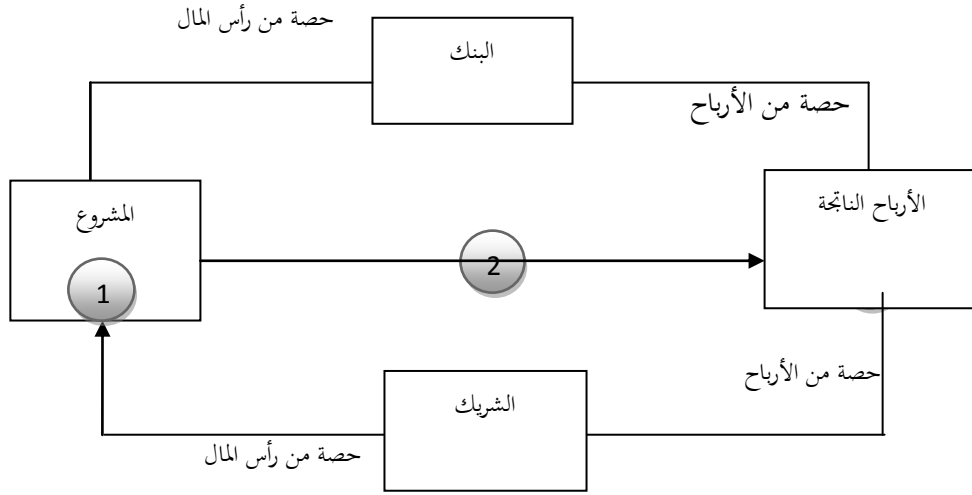
تنقسم الشروط التي تصح بها المشاركة إلى ثلاثة أقسام هي: (جعوني و فاضل، 2021، صفحة 263)

أ- المتعاقدان: ويشترط فيهما أهلية التوكيل والتوكل لأن عقد المشاركة يقوم على توكيل كل طرف لآخر في نصيبه من رأس المال.

ب- رأس المال: يشترط في رأس المال أن يكون مقدما ولا يصح أن يكون دينا في الذمة، كما ينبغي أن يكون حاضرا عند التعاقد، ويشترط فيه أن يكون معلوم الجنس والقدر والصفة على قول من قال بجواز أن يكون عرضا (سلعة) وهم المالكية، أما الجمهور فينبغي أن يكون نقدا لا غير.

ج- الربح: يشترط فيه أن يكون نسبة مشاعة معلومة من جملة الربح، أما الخسارة فيتحملها كل حسب حصته من رأس المال.

الشكل رقم 06: خطوات العملية لتنفيذ عقد التمويل بالمشاركة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (جعوتي و فاضل، 2021، صفحة 263)

رابعاً: المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة التي تتمثل في: (رجب زيتون، 2010، صفحة 40، 41)

أ- حشد الموارد الاقتصادية، وتأسيس المشروعات الإنتاجية، وارتفاع فرص التشغيل، مما يعني المساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية.

ب- توزيع المخاطر بين الممولين.

ج- توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.

د- عدالة توزيع العائد، وزيادة عدد الملاك.

خامساً: دور المشاركة في الاستثمار: (جعوتي و فاضل، 2021، صفحة 266)

أ-...توسيع الاستثمار: يمكن لصيغة المشاركة بمختلف صورها أن تلعب دوراً هاماً في توسيع الاستثمار، وذلك بتمويل قنوات استثمارية متنوعة تتنوع على كافة طبقات المجتمع، وجميع القطاعات، وبمختلف الفترات، حيث إن التمويل بصيغة المشاركة يتميز بالتعدد والتنوع حسب طبيعة التصنيف:

فمن حيث نوع النشاط: التمويل بالمشاركة لأنشطة زراعية، صناعية، تجارية، عقارية، وخدمية.

ومن حيث نوع الأصول: تمويل رأس مال الثابت، وتمويل رأس مال العامل.

ومن حيث الاستمرارية: تمويل بالمشاركة لصفقة، تمويل بالمشاركة الثابتة، تمويل بالمشاركة الناقصة.

ب-زيادة حجم الاستثمار: اهتمام المصارف الإسلامية عند التمويل بصيغة المشاركة ينصب على نجاح المشروع، أما في المصارف التقليدية فالمهم بالنسبة لها هو استرداد الأموال مع الفوائد في الوقت المحدد، وعليه فإن المصارف الإسلامية وهي تقوم بالتمويل

بصيغة المشاركة تكون أكثر حذرا من المصارف التقليدية، في دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع، والسبب في ذلك يرجع لعدم وجود ضمانات تقدم من قبل العميل (الشريك)، وبالتالي احتمال نجاح المشروع ونموه مستقبلا يكون أكبر منه في المصارف التقليدية...

ج- التمويل بالمشاركة هو الإستراتيجية الرئيسية للبنوك الإسلامية في المستقبل تتمثل في: (عبد المنعم بشناتي، 2009، صفحة 74)

المصرفية الإسلامية يجب أن تقوم بالبحث والتعرف على السوق والمشروعات المهمة القائمة، والمشروعات المقترحة لها، وإتاحة التمويل اللازم لقيامها والمشاركة في رأس مالها، ويمكن للبنوك الإسلامية في بعض الأحيان إدارة جانب كبير من المشروعات في حالة عدم توافر المنظمين ذوي الخبرة كإدارة الاستثمارات طويلة الأجل، كذلك تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الفقه المتغيرة للشركات والأفراد، وهي عادة مشاركات قصيرة الأجل.

وبناء على ذلك لدى البنك الإسلامي جهاز استثماري قوي قادر على الدراسة الدقيقة والمستمرة لفرص الاستثمار واحتياجات الأسواق ودراسة مبتكرات الأدوات المقبولة شرعا لجذب الأموال لاستثمارها ولتشغيل الأموال والقدرة على متابعة الاستثمارات التي بمولها، كما يجب أن تقوم البنوك الإسلامية باستحداث أوراق مالية ثانوية ذات آجال مختلفة لتمويل المشروعات بالمشاركة.

والبنوك الإسلامية لا بد وأن تلتحم مع المشروع، وتقدم له المشورة بما يكون لها من مراكز بحوث اقتصادية ومعرفة بأحوال السوق، وتوافر كم كاف من المعلومات عن حركة الاستثمار، وبالتالي يصبح المشروع لا الضمانات العينية أو المالية هي الأساس في اتخاذ قرار الاستثمار، وفي حساب توقعات المخاطرة والعائد، لذلك فإن استحقاق البنك للعائد يبني على نتيجة الاستثمار المحقق والذي يرتبط بدوره بكفاءة البنك في الدراسة والمتابعة وتقدير المخاطر.

ونظام المشاركة يشجع على تملك المشروع تدريجيا بسداد قسط مع الأرباح، يشحذ هم المشاركين وهو يتطلعون إلى ملكية رأس المال الذي يعملون فيه.

والتمويل بالمشاركة يزيد الإنتاج ويوسع آفاق التنمية، حيث يحقق تنمية مستمرة واستقرار دائما وتوازنا عادلا، عن طريق توفير عائد طيب لمن يريدون استثمار أموالهم.

فأسلوب المشاركة يحفز على الابتكار والتجديد، حيث يرتفع درجة المخاطرة ويغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي.

والأسلوب الإسلامي وحده هو القادر على أن يحدث التحول التاريخي للبشرية من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة.

رابعا: الفرق بين عقد المشاركة وعقد المضاربة

الجدول رقم 03: الفرق بين المشاركة والمضاربة

المضاربة	المشاركة	
يكون رأس المال من طرف	يكون رأس المال من جميع الشركاء	من حيث رأس المال والعمل
من حق المضارب	يحق لكل شريك	من حيث التصرف
يقسم الربح بين المضارب ورب المال	بحسب الاتفاق حيث يقسم الربح المحقق بينهم	من حيث الربح
يتحمل الخسارة رب المال بمفرده	يتحمل الخسارة كل الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال	من حيث الخسارة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (زقاري، 2018، صفحة 37، 38)

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول إلى الاستثمار وفق الرؤية الإسلامية المعاصرة في محاولة جادة لتأصيل هذه المسألة من حيث الضوابط والقواعد الشرعية، وتعرفنا على التمويل الإسلامي على أنه هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى شخص آخر ليتصرف فيها. ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً.

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى ماهية البنوك الإسلامية التي هي مؤسسات مالية تقوم بمختلف المعاملات المالية وحرمة الفائدة المصرفية باعتبارها من الربا وبياناً لأضرارها على الأفراد والمجتمعات، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، وتعرفنا على مختلف الصيغ الاستثمارية الإسلامية في المدى القصير والتي هي المراجعة و سلم وقرض حسن، وصيغ المدى المتوسط وهي الاستصناع وتمويل تأجيري وصيغ المدى الطويل والتي تتمثل في المشاركة والمضاربة.

الفصل الثاني:

التمويل الإسلامي للاستثمار دراسة حالة -مجموعة

البركة المصرفية-

تمهيد:

تمثل مجموعة البركة المصرفية عينة مهمة من بيئة البنوك الإسلامية باعتبارها من أقدمها ظهوراً وأوسع انتشاراً، حيث تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات من خلال ممارسة أعمالها على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة الإسلامية، سوف نرى في هذا الفصل تطبيق هذه الصيغ في الأنشطة التمويلية للبنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الصيغ التمويلية الإسلامية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: لمحة حول مجموعة البركة المصرفية

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة في مجموعة البركة المصرفية

المبحث الأول: لمحة حول مجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية هي شركة متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتتميز بمبادرات التطوير في كافة مجالات المعاملات المالية الإسلامية وخاصة في مجال تطوير الأدوات المالية الخاضعة للشريعة الإسلامية، وتعتبر من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم، وهي مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، ولها انتشار واسع من فروع على مستوى العالم.

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وانتشارها الجغرافي

سوف نتطرق في هذا المطلب لتعريف بمجموعة البركة المصرفية وتوزيعها الجغرافي.

الفرع الأول: تعريف مجموعة البركة المصرفية

تعرف كما يلي: (www.albaraka.com)

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها.

و للمجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في 17 دولة، تقدم خدماتها عبر أكثر من 700 فرع. وللمجموعة حالياً تواجد في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، المملكة العربية السعودية، سورية، المغرب وألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في كل من إندونيسيا وليبيا.

وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.

وقد قامت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف العالمية Global Ratings S & P بتحديث التصنيف طويل الأجل لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب إلى "ب ب - / - / BB" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مع التأكيد على التصنيف "ب" / "B" قصير المدى للبنك. كما منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تصنيفاً دولياً بدرجة BBB+ (الطويل المدى) A3 (القصير الأجل) وتصنيفاً محلياً بدرجة A+ (bh) / A2 (bh) مع درجة مضارب من "85-81"، وهي أعلى مستوى بين المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية

للمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في سبعة عشر دولة، حيث تدير حوالي 700 فرع، وللمجموعة حالياً تواجد في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، المملكة العربية السعودية، سورية، المغرب وألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في كل من إندونيسيا وليبيا. ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية

اسم البنك	بلد التأسيس	سنة التأسيس	عدد الفروع
البنك الإسلامي الأردني	الأردن	1978	109
بنك البركة مصر	مصر	1980	32
بنك البركة تونس	تونس	1983	37
بنك البركة السودان	السودان	1984	29
بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.م (م)	البحرين	1984	05
بنك البركة التركي للمشاركات	تركيا	1985	231
بنك البركة المحدودة	جنوب إفريقيا	1989	10
بنك البركة الجزائري (شركة مساهمة)	الجزائر	1991	31
بنك البركة لبنان ش.م.ل	لبنان	1991	03
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	2002	01
المملكة العربية السعودية اتفان كابيتال	السعودية	2007	01
بنك البركة إندونيسيا (مكتب تمثيلي)	إندونيسيا	2008	01
بنك البركة سورية ش.م.م	سوريا	2009	15
بنك البركة (باكستان) المحدودة	باكستان	2010	180
مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي) - ليبيا -	ليبيا	2011	01
بنك التمويل والإئتمان	المغرب	2017	05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية

يتكون الهيكل التنظيمي للمجموعة كالاتي: (مجموعة البركة المصرفية، 2021، الصفحات 32-36)

الفرع الأول: مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة (المجلس) هو المسؤول عن وضع إستراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ

القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل، ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الإستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

الفرع الثاني: اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة:

تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل، وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى مجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالإستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

الفرع الثالث: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تعمل اللجنة وفقا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي مجلس الإدارة بمستويات المكافآت لفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقا لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

الفرع الرابع: لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

تجتمع اللجنة رسميا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحدا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

الفرع الخامس: لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة، وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على إستراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر، إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة.

الفرع السادس: لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة:

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة،

الفرع السابع: لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:

اللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث تشرف على صياغة السياسات والإستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجاً يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعياً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية في الشكل الموالي:

المطلب الثالث: تطور المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية

تعمل مجموعة البركة المصرفية على تحسين أدائها المالي، من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، ولقد عرفت المجموعة تطورات في المؤشرات المالية خلال فترة الدراسة (2019-2021).

الفرع الأول: تطور المركز المالي للمجموعة

يمكن توضيح المؤشرات المالية للمجموعة لهذه الفترات 2019، 2020، 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

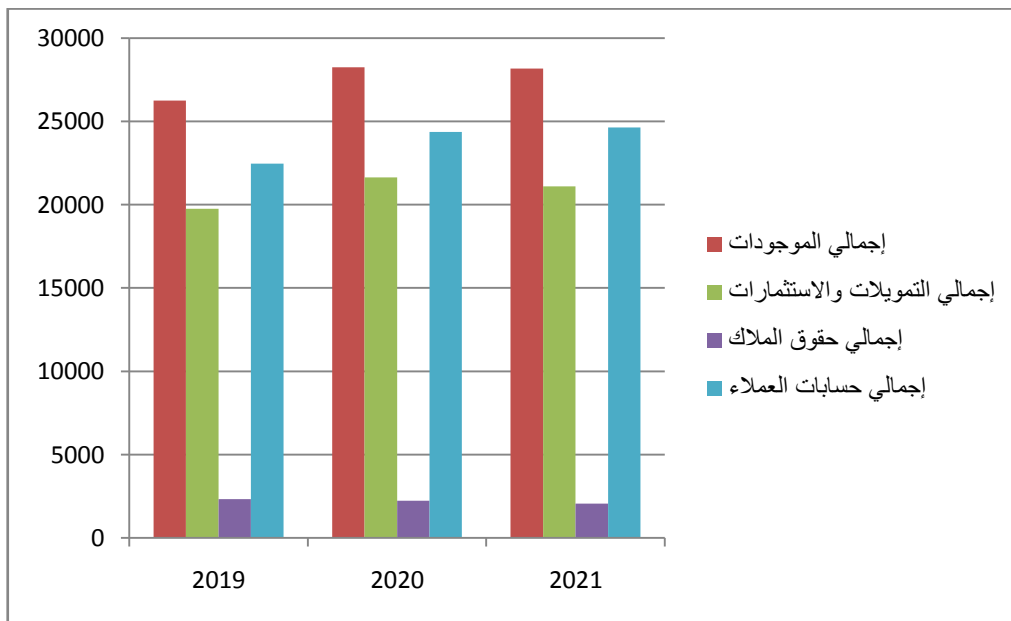
الوحدة: مليون دولار أمريكي

إجمالي الموجودات	إجمالي التمويلات والاستثمارات	إجمالي حقوق الملاك	إجمالي حسابات العملاء	
26.259	19.753	2.323	22.458	2019
28.250	21.645	2.222	24.367	2020
28.182	21.111	2.058	24.632	2021

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على، (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

وللتوضيح أكثر يمكن ترجمة الجدول السابق إلى المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (08): تطور المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن ارتفاع في إجمالي الموجودات من سنة 2019 إلى سنة 2020، مما يوضع أن مجموعة البركة المصرفية حققت نموا جيدا، ولم يطرأ تغيير جذري على إجمالي الموجودات والذي بلغ 28.250 مليون دولار أمريكي لسنة 2021 بالمقارنة مع ما كان عليه في سنة 2020 والبالغ 28.182 مليون دولار أمريكي، أما في ما يخص إجمالي حسابات العملاء في ارتفاع مستمر حيث بلغت 22.458 مليون دولار أمريكي لسنة 2019 ثم ارتفع في سنة 2020 ب 24.367 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت أيضا ب 24.632 في سنة 2021، مما يشير إلى مواصلة ثقة والتزام العملاء بالمجموعة وتنامي قاعدتهم، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ إجمالي التمويلات والاستثمارات ارتفعت بنسبة 10% من 19.753 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019 إلى 21.645 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، حيث سجلت تمويلات المراجعة والمشاركة والاستثمارات زيادات جيدة، ثم انخفض بشكل طفيف إلى 21.111 مليون دولار أمريكي لسنة 2021، ونلاحظ أيضا إجمالي حقوق الملاك انخفض من 2.323 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019 إلى 2.222 مليون دولار أمريكي في نهاية 2020، ما يمثل انخفاضا بنسبة 4%، ثم انخفض بنسبة 7.4% لتبلغ 2.058 مليون دولار أمريكي لسنة 2021 مقارنة مع 2.222 مليون دولار أمريكي لسنة 2020، وهذا الانخفاض بسبب الانخفاض المسجل في العملات الأجنبية وتوزيع الأرباح النقدية.

الفرع الثاني: تطور العدد الإجمالي للعاملين لمجموعة البركة المصرفية

يمكن توضيح تطور العدد الإجمالي للعاملين للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

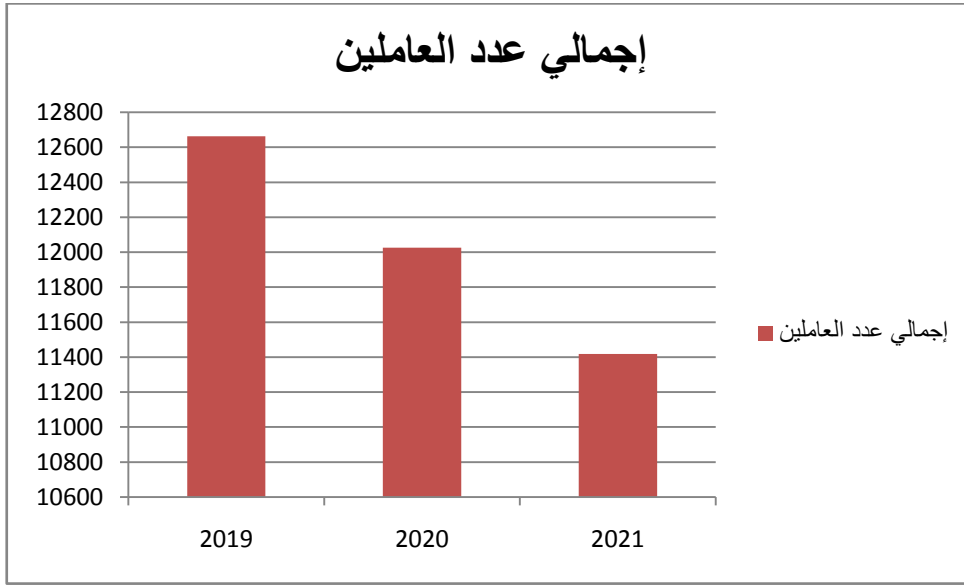
الجدول رقم(06): إجمالي عدد العاملين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021).

إجمالي عدد العاملين	
12.662	2019
12.026	2020
11.419	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال ترجمة هذا الجدول إلى الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (09): تطور العدد الإجمالي للعاملين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن إجمالي عدد العاملين لسنة 2019 بلغ 12.662 وانخفض ب 12.026 لسنة 2020، ثم انخفض أيضا في سنة 2021 ب 11.419 وهذا سبب انتشار جائحة كوفيد - 19 الذي تسبب في تعطيل مختلف الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية، رغم الجهود التي اتخذتها المجموعة من مبادرات مختلفة لضمان حماية رأس مالها البشري بالإضافة إلى تقديم الخدمات دون انقطاع لفائدة العاملين بها.

الفرع الثالث: تطور مجموع الدخل التشغيلي لمجموعة البركة المصرفية

يمكن توضيح تطور مجموع الدخل التشغيلي للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): مجموع الدخل التشغيلي لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

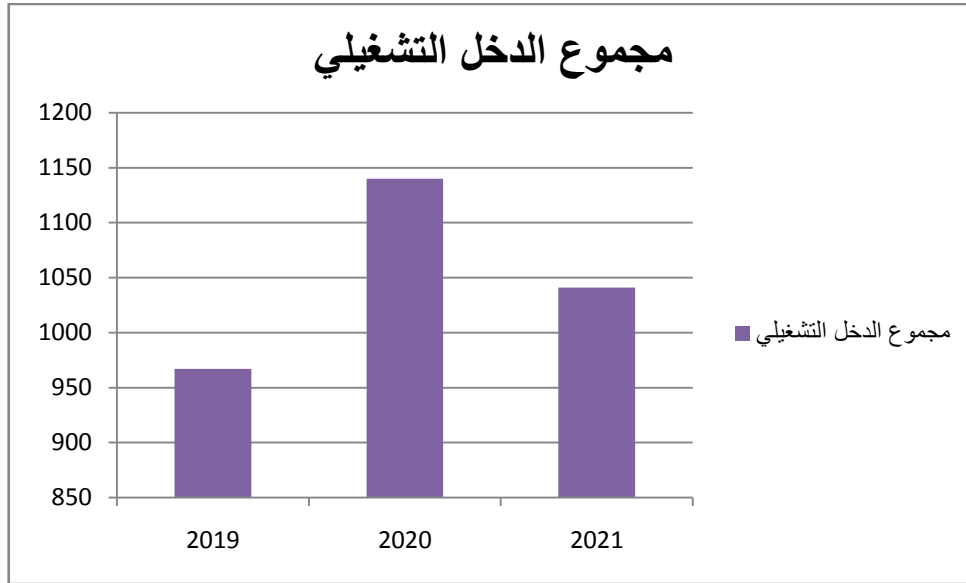
السنوات	2019	2020	2021
مجموع الدخل التشغيلي	967	1.140	1.041

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)،

(مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال ترجمة هذا الجدول إلى الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (10): تطور مجموع الدخل التشغيلي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن:

شهد الدخل التشغيلي نمواً بنسبة 18% ليبلغ 1.140 مليون دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بمبلغ 967 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وهو دليل على قوة أساسيات الأعمال التي تتمتع بها المجموعة، فضلاً عن العائدات المجزية من قاعدة تمويل العملاء القوية، ثم انخفض إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 8.6% ليبلغ 1.041 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بمبلغ 1.140 مليون دولار أمريكي في عام 2020، وقد نجم هذا الانخفاض في الدخل التشغيلي بشكل أساسي عن هبوط قيمة العملة في بعض الأسواق الرئيسية التي تعمل بها المجموعة بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل في بعض الأسواق، ونظراً لانخفاض إجمالي الدخل التشغيلي، فقد بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 51% في عام 2021 مقارنة بـ 49% في عام 2020.

الفرع الرابع: تطور صافي الدخل لمجموعة البركة المصرفية

يمكن توضيح تطور صافي الدخل للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08): صافي الدخل لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2019-2021)

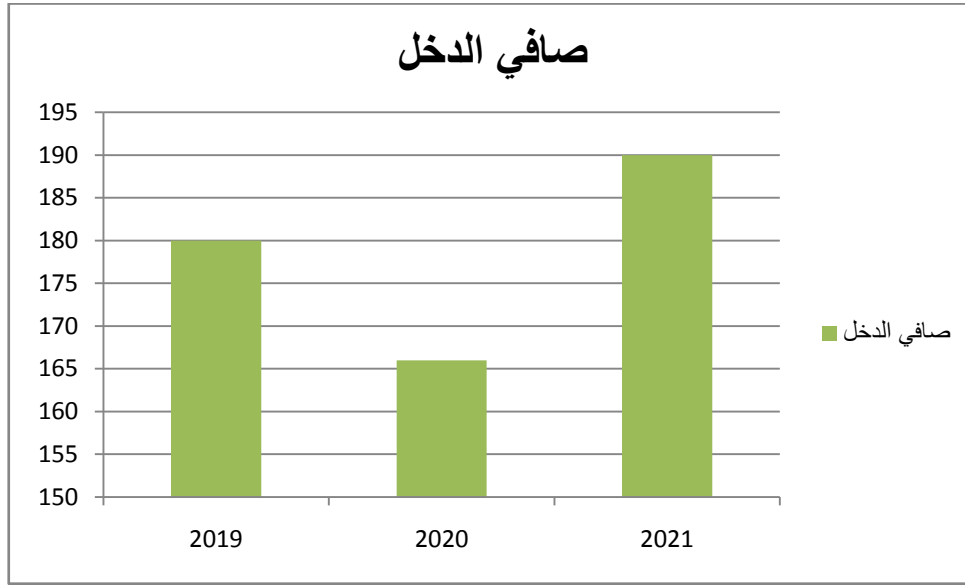
الوحدة: مليون دولار أمريكي

2021	2020	2019	السنوات
190	166	180	صافي الدخل

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ولتوضيح هذا الجدول أكثر نقوم بتحويله إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(11): تطور صافي الدخل لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2019-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن صافي الدخل لعام 2020 بلغ 166 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض بنسبة 8% من 180 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وعلى الرغم من انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكلفة التمويل في بعض الأسواق، إلا أنها قامت المجموعة بزيادة صافي الدخل الإجمالي بنسبة 14% ليصل إلى 190 مليون دولار أمريكي في 2021 مقارنة بـ 166 مليون دولار أمريكي في عام 2020، وتعود هاته الزيادة في صافي الدخل بشكل رئيسي إلى الضبط القوي للنفقات وانخفاض المخصصات مدعومة بتحسين تدريجي لظروف الاقتصاد الكلي في البلدان التي تعمل فيها وحدات المجموعة.

الفرع الخامس: تطور إجمالي عدد الفروع

يمكن توضيح تطور إجمالي عدد الفروع للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09): إجمالي عدد مجموعة البركة المصرفية الفروع للفترة (2019-2021)

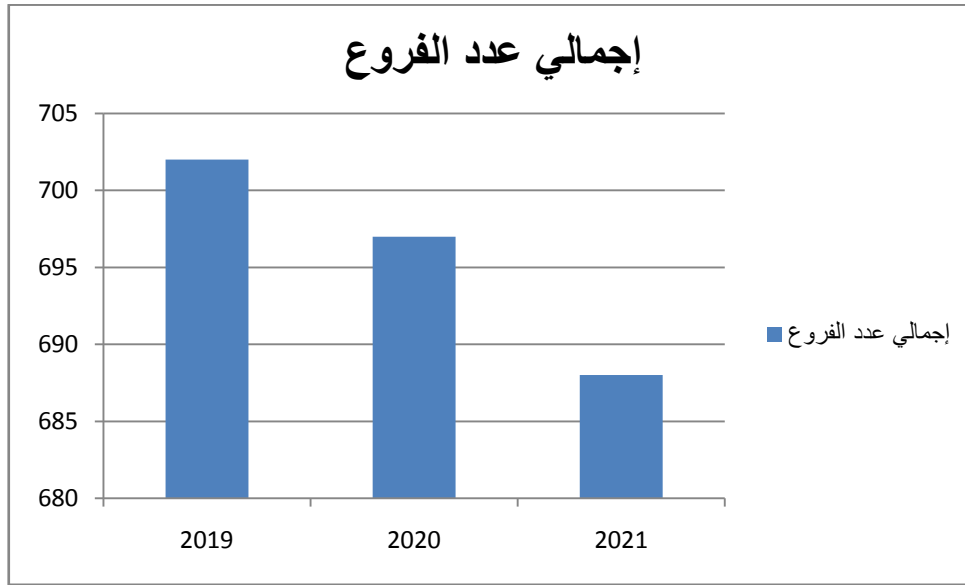
2021	2020	2019	السنوات
------	------	------	---------

688	697	702	إجمالي عدد الفروع
-----	-----	-----	-------------------

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مجموعة البركة المصرفية، 2019) (مجموعة البركة المصرفية، 2020) (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال ترجمة هذا الجدول إلى الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (12): تطور إجمالي عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل نلاحظ في سنة 2019 بلغ إجمالي عدد الفروع 702 فرع، وهذا راجع إلى الاستراتيجيات التوسع في الأعمال وزيادة الفروع وتعزيز حصصها السوقية في أسواقها المحلية وتقوية علاقاتها المتميزة مع العملاء عبر تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وتنافسية، حيث حققت عمليات هذه الفروع نموا ملحوظا في كافة الأنشطة المالية والاستثمارية وتنويع مصادر الدخل وشهد معظمها زيادات جيدة في نتائجها الربحية، انعكست جميعها على النتائج المتميزة التي حققتها، ثم انخفض إلى 697 فرع لسنة 2020، و 688 فرع لسنة 2021،

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة في مجموعة البركة المصرفية

تقوم مجموعة البركة المصرفية بعدة تمويلات واستثمارات باستعمال مجموعة من الصيغ، ولمعرفة تطورها تقتصر دراستنا لهذه الصيغ خلال فترة الدراسة (2019-2021)، وستتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الصيغ التمويلية لمجموعة البركة المصرفية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الصيغ التمويلية (ذمم مدينة) لمجموعة البركة المصرفية والمتمثلة في ما يلي : (مجموعة البركة المصرفية، 2020)

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد

أولاً: التمويل بالمضاربة: تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

ثانياً: التمويل بالمشاركة: هي اتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل للملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

أولاً: ذمم بيوع (مراجحات) مدينة: تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المراجعة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمراجح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المراجح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المراجعة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ثانياً: ذمم سلم مدينة: السلم هو عقد المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ثالثاً: ذمم استصناع مدينة: إن الاستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع (أو اقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

رابعاً: إجارة منتهية بالتملك: هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتملك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة وبشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل الاستثمار عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة في العائد (المضاربة المشاركة)

بعدها وقفنا على أنواع صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد المتمثلة في التمويل بالمضاربة والمشاركة، سنتطرق إلى تطورها خلال الفترة (2019-2020).

الفرع الأول: تطور التمويل بالمضاربة

يمكن توضيح تطور إجمالي التمويل بالمضاربة للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): حجم التمويل بصيغة المضاربة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

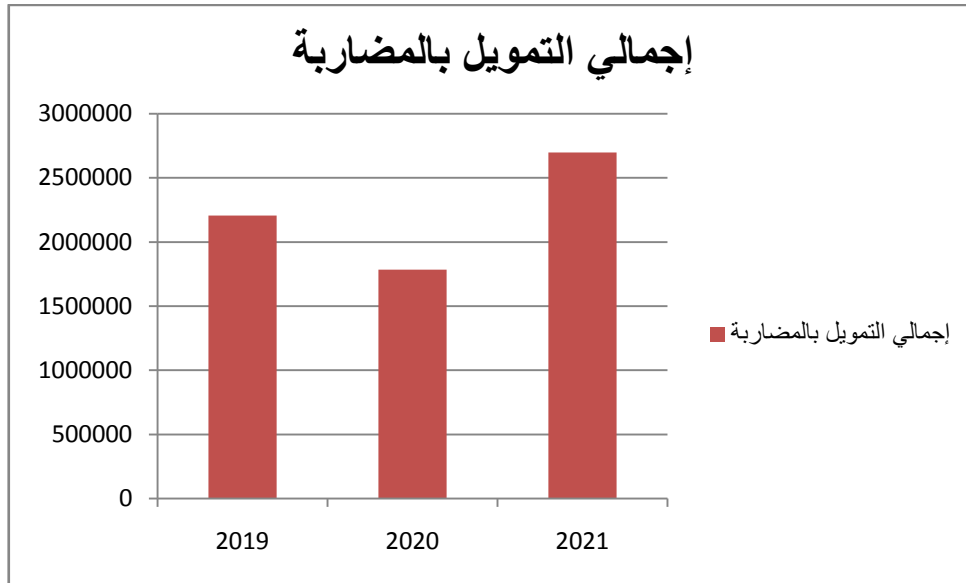
2021	2020	2019	
المجموع ألف دولار أمريكي			
2.698.975	1.784.183	2.207.515	إجمالي التمويل بالمضاربة
17.731	14.618	6.831	محسوما منها: مخصص الخسائر الائتمانية
2.681.244	1.769.565	2.200.684	صافي التمويل بالمضاربة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية،

2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ولتوضيح هذا الجدول أكثر نقوم بتحويله إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): تطور إجمالي التمويل بالمضاربة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي تمويل بالمضاربة في عام 2019 بلغ 2.207.515 ألف دولار أمريكي، وبعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية التي تقدر بـ 6.831 ألف دولار أمريكي بلغ صافي التمويل بالمضاربة 2.200.684 ألف دولار أمريكي ثم انخفض إجمالي التمويل بالمضاربة في عام 2020 إلى 1.784.183 وقد صافي التمويل بالمضاربة بـ 1.769.565 وذلك راجع لتدهور الوضع الاقتصادي بسبب جائحة كورونا، وفي عام 2021 ارتفع إجمالي التمويل بالمضاربة بـ 2.698.975 ألف دولار أمريكي وبعد حسم الخسائر الائتمانية التي تقدر بـ 17.731 ألف دولار أمريكي بلغ صافي التمويل بالمضاربة 2.681.244 ألف دولار أمريكي، وسبب هذا الارتفاع لتمويل بالمضاربة هي الاستراتيجيات التي قامت بها مجموعة البركة المصرفية لمكافحة جائحة كوفيد-19 ولتحقيق المجموعة أداء مستقر.

الفرع الثاني: تطور التمويل بالمشاركة

يمكن توضيح تطور إجمالي التمويل بالمشاركة للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

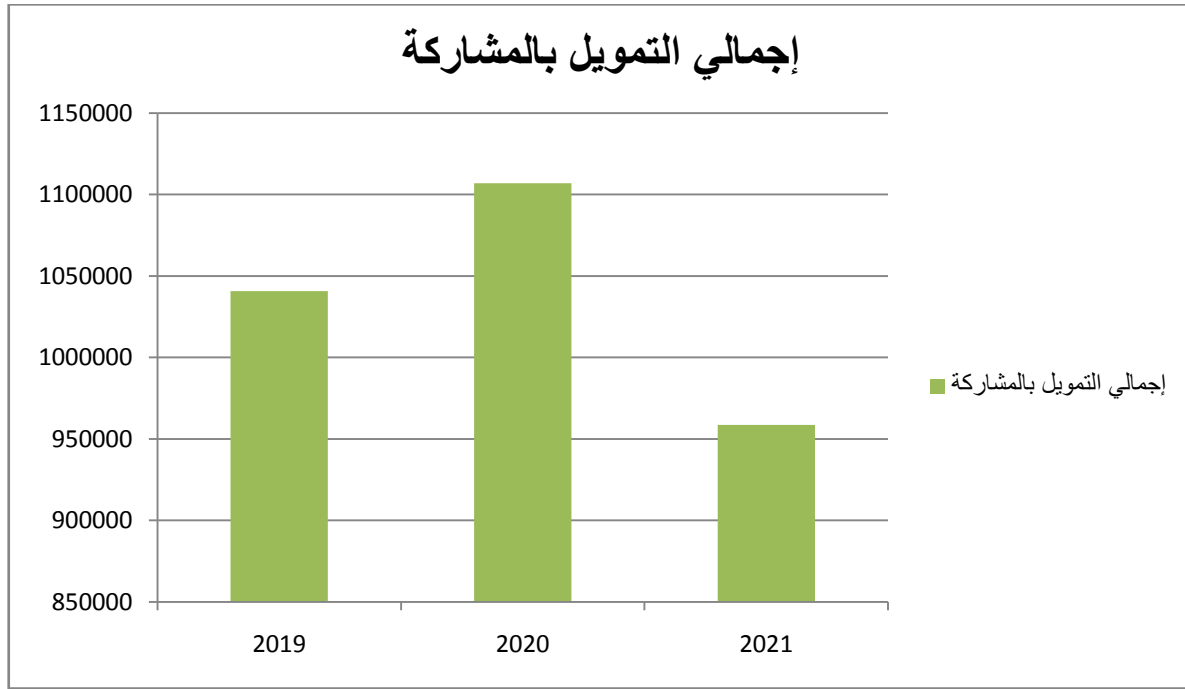
الجدول رقم (11): حجم التمويل بصيغة المشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	
المجموع ألف دولار أمريكي			
958.669	1.106.881	1.040.725	إجمالي التمويل بالمشاركة
16.598	21.788	12.794	محسوما منها: مخصص الخسائر الائتمانية
942.071	1.085.093	1.027.931	صافي التمويل بالمشاركة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال ترجمة هذا الجدول إلى الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (14): تطور إجمالي التمويل بالمشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

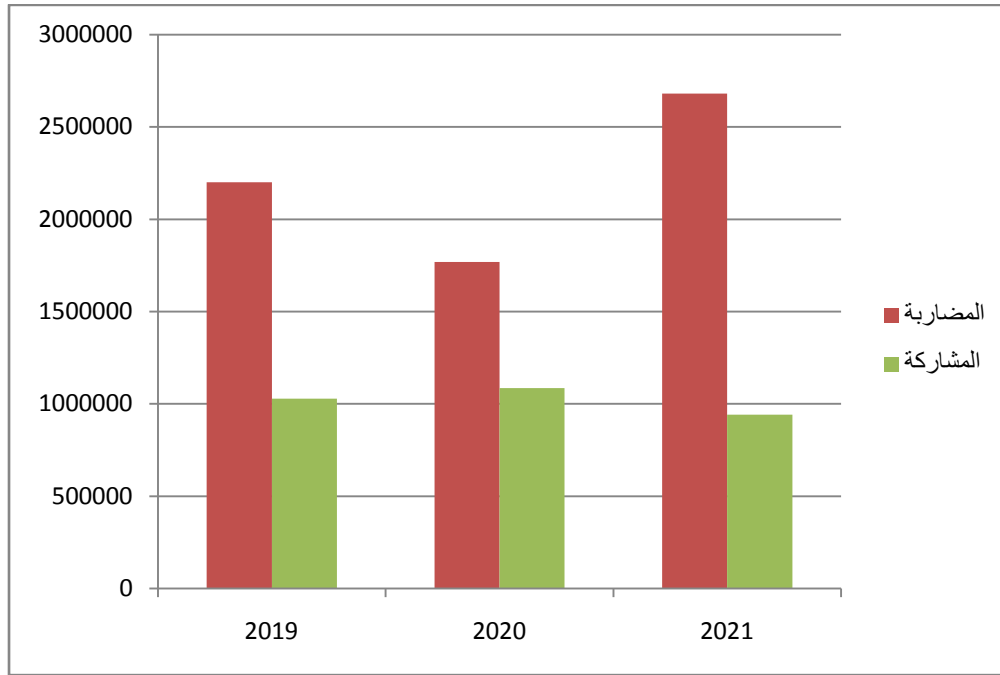


المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل تطور إجمالي التمويل بالمشاركة حيث ارتفع إجمالي التمويل من 1.040.725 ألف دولار أمريكي لسنة 2019 إلى 1.106.881 ألف دولار أمريكي لسنة 2020 بنسبة صغيرة تقدر بـ 5.97% من إجمالي التمويل بالمشاركة، وذلك بعد حسم الخسائر الائتمانية التي تقدر بـ 12.794 ألف دولار أمريكي وأصبح صافي التمويل بالمشاركة 1.027.931 ألف دولار أمريكي لسنة 2019، وصافي التمويل لسنة 2020 قدر بـ 1.085.093 ألف دولار أمريكي بعدما حسم منه 21.788 ألف دولار أمريكي من الخسائر الائتمانية. ثم انخفض إجمالي التمويل من 1.106.881 ألف دولار أمريكي لسنة 2020 إلى 958.669 ألف دولار أمريكي لسنة 2021 بنسبة تقدر بـ 13.39%، وذلك راجع إلى الانخفاض في التمويل طويل الأجل لهذه الصيغة.

الفرع الثالث: تطور التمويل بالمضاربة والمشاركة معا

الشكل رقم (15): تطور إجمالي التمويل بالمضاربة و المشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن في سنة 2019 المضاربة مرتفعة ب 2.207.515 ألف دولار أمريكي مقارنة بالمشاركة التي تبلغ ب 1.040.725 ألف دولار أمريكي، وفي سنة 2020 المضاربة تبلغ 1.784.183 ألف دولار أمريكي وهي مرتفعة بالنسبة للمشاركة التي تبلغ 1.106.881 ألف دولار أمريكي، أما في سنة 2021 فالمضاربة مرتفعة بشكل جيد بالنسبة للمشاركة حيث تبلغ المضاربة 2.698.975 ألف دولار أمريكي، وتبلغ المشاركة 958.669 ألف دولار أمريكي، ويعود قلة التمويل بالمشاركة إلى المخاطر التي تواجهها في ظل تعقد الإجراءات الخاصة بهما، إذ كانت من أهم الصيغ التمويلية عند إنشاء المجموعة إلا أنها تناقصت في هذه السنوات، وأصبحت المجموعة ومختلف فروعها في منازعات قضائية حول تسديد الديون الخاصة بها وارتفعت القروض المتعثرة التي بلغت 21.415 ألف دولار أمريكي لسنة 2019، و 26.167 ألف دولار أمريكي لسنة 2020 و 27.920 ألف دولار أمريكي لسنة 2021 مما أدى بالمجموعة للتقليل من التمويل بها. ورغم ارتفاع التمويل بالمضاربة عن المشاركة، إلا أن هاتين الصيغتين منخفضتين بنسبة إلى التمويل بالمراجحة، ويعود سبب انخفاضهم الابتعاد عن الاستثمارات طويلة الأجل الأكثر خطر والتركيز على المراجحة قصيرة الأجل والأقل خطورة.

المطلب الثالث : آليات تفعيل الاستثمار عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المديونية (المراجحة السلم الاستصناع الإيجار)

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تطور الصيغ القائمة على المديونية، المتمثلة في التمويل بالمراجحة والسلم والاستصناع والإيجار، خلال الفترة 2019-2021.

الفرع الأول: تطور التمويل بالمراجحة

يمكن توضيح تطور إجمالي التمويل بالمراجحة للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

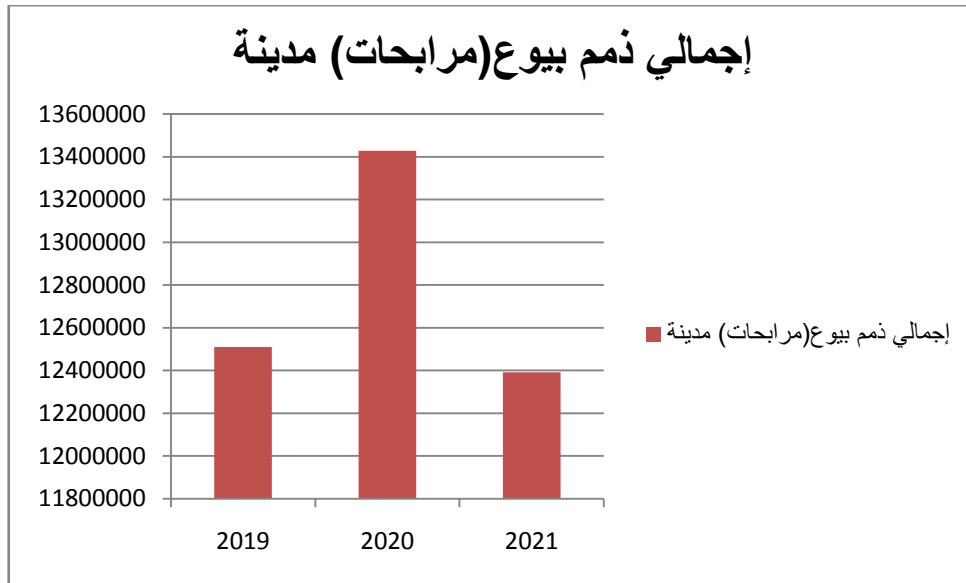
الجدول رقم (12): حجم التمويل بصيغة المراجحة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	
المجموع ألف دولار أمريكي			
593.489	628.208	634.769	سلع مرابحات
11.797.926	12.798.914	11.874.332	مرابحات أخرى
12.391.415	13.427.122	12.509.101	إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
10.481.410	11.449.177	10.425.207	صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال ترجمة هذا الجدول إلى الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (16): تطور إجمالي التمويل بالمراجحة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل التالي نلاحظ أن: التمويل بصيغة المراجحة أنه متذبذب خلال سنوات دراسة، حيث بلغ إجمالي ذمم بيوع مرابحات المدينة لسنة 2019 بـ 12.509.101 ألف دولار أمريكي، فارتفع إلى 13.427.122 ألف دولار أمريكي في سنة 2020، ثم انخفض في سنة 2021 بـ 12.391.415 ألف دولار أمريكي، وانخفضت أيضا سلع مرابحات لسنة 2019 من 634.769 ألف دولار أمريكي، إلى 593.489 ألف دولار أمريكي لسنة 2021.

وشهدت المجموعة خسائر ائتمانية لصيغة المراجعة قدرت ب 519.229 ألف دولار أمريكي لسنة 2019، و676.910 ألف دولار أمريكي لسنة 2020، وأيضا لسنة 2021 تقدر ب798.046 ألف دولار أمريكي.

الفرع الثاني: تطور ذمم سلم المدينة

يمكن توضيح تطور إجمالي التمويل بالسلم للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13): حجم التمويل بصيغة السلم لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

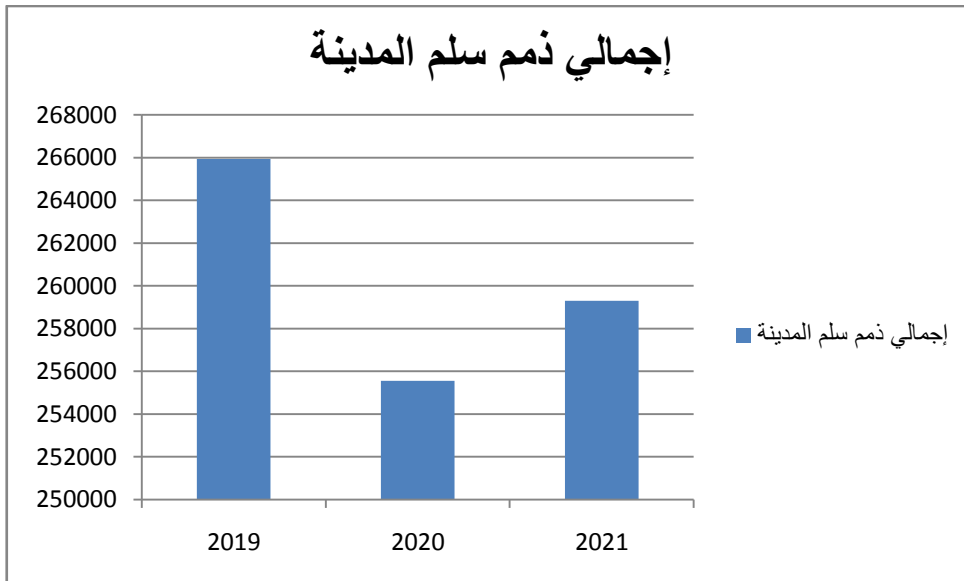
2021	2020	2019	
المجموع ألف دولار أمريكي			
259.295	225.550	265.926	إجمالي ذمم سلم المدينة
18.912	15.186	12.441	محسوما منها: مخصص الخسائر الائتمانية
240.383	210.364	253.485	صافي ذمم سلم المدينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)،

(مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ولتوضيح هذا الجدول أكثر نقوم بتحويله إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17): تطور إجمالي التمويل بالسلم لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن إجمالي التمويل بالسلم لسنة 2019 مرتفع بنسبة 265.926 ألف دولار أمريكي، ثم انخفض في سنة 2020 ب 225.550 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفع في ب 259.295 ألف دولار أمريكي سنة 2021 بنسبة أقل من سنة 2020، وبعد حسم الخسائر الائتمانية بلغ صافي ذمم سلم المدينة 253.485، 210.364، 240.383 ألف دولار أمريكي لسنوات التالية: 2019، 2020، 2021 على التوالي.

الفرع الثالث: تطور التمويل بالاستصناع

يمكن توضيح تطور إجمالي التمويل بالاستصناع للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

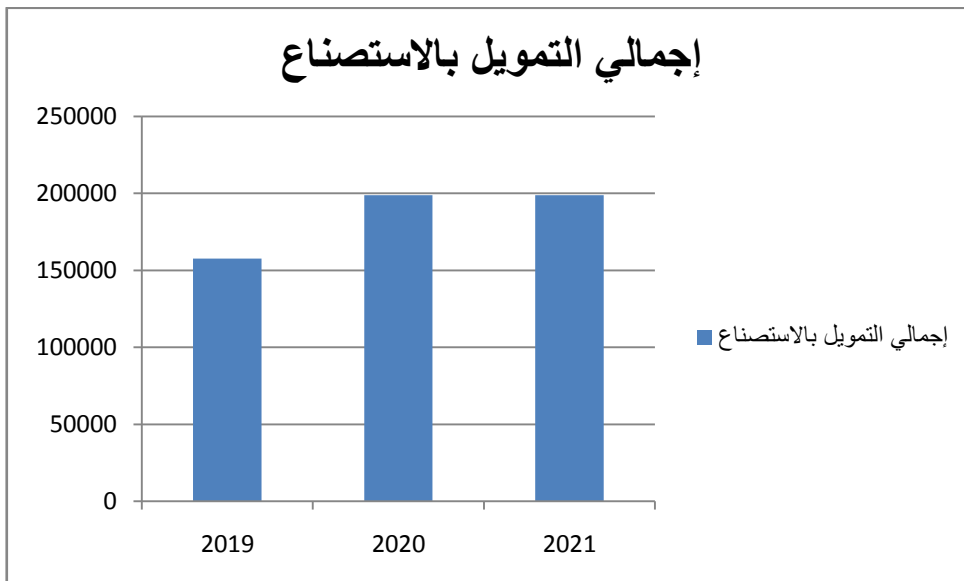
الجدول رقم (14): حجم التمويل بصيغة الاستصناع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	
المجموع ألف دولار أمريكي			
198.926	198.804	157.738	إجمالي ذمم استصناع المدينة
17.463	11.164	4.960	محسوما منها: مخصص الخسائر الائتمانية
181.463	187.640	152.778	صافي ذمم استصناع المدينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)، (مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال ترجمة هذا الجدول إلى الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (18): تطور إجمالي التمويل بالاستصناع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن: إجمالي التمويل بالاستصناع في سنة 2019 قدر بـ 157.738 ألف دولار أمريكي وبلغت الخسائر الائتمانية بـ 4.960 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفع سنة 2020 ليصل إلى 198.804 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفع من سنة 2020 إلى سنة 2021 بنسبة قليلة حتى بلغ إجمالي الاستصناع 198.926 ألف دولار أمريكي لسنة 2020، إلا أن الخسائر الائتمانية كانت مرتفعة التي قدرت بـ 17.463 ألف دولار أمريكي وهذا أثر على صافي التمويل بالاستصناع مما أدى إلى انخفاضه حيث قدر بـ 181.463 ألف دولار أمريكي، حيث أن صافي التمويل لسنة 2020 كان مرتفع بـ 187.640 ألف دولار أمريكي على سنوات الدراسة.

الفرع الرابع: تطور ذمم الإجارة المدينة

يمكن توضيح تطور إجمالي التمويل بالإجارة للمجموعة في الفترة (2019-2021) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): حجم التمويل بصيغة الإجارة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

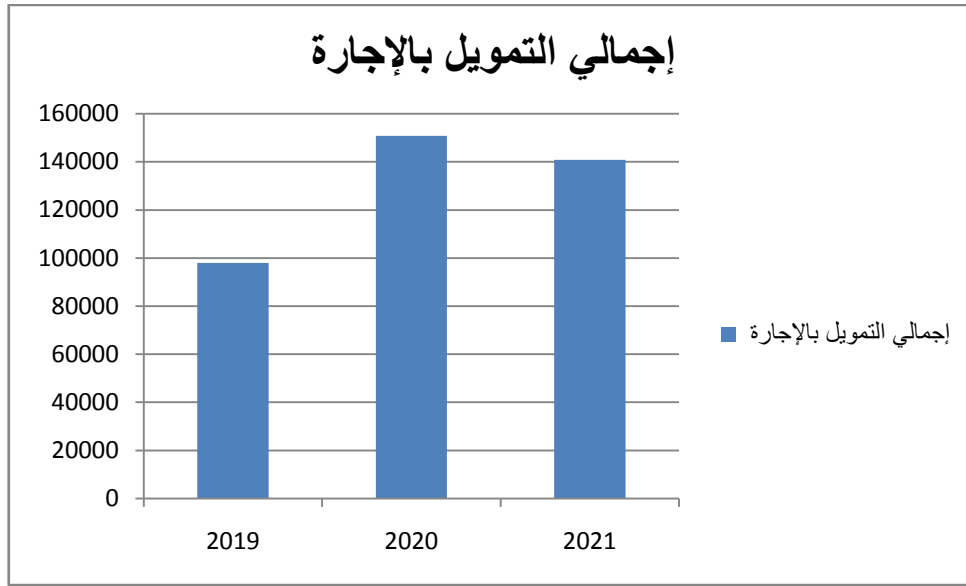
2021	2020	2019	
المجموع ألف دولار أمريكي			
140.805	150.787	97.919	إجمالي ذمم الإجارة المدينة
47.989	51.975	34.452	محسوما منها: مخصص الخسائر الائتمانية
92.816	98.812	63.467	صافي ذمم الإجارة المدينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر (مجموعة البركة المصرفية، 2019)، (مجموعة البركة المصرفية، 2020)،

(مجموعة البركة المصرفية، 2021)

ولتوضيح هذا الجدول أكثر نقوم بتحويله إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (19): تطور إجمالي التمويل بالإجارة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)

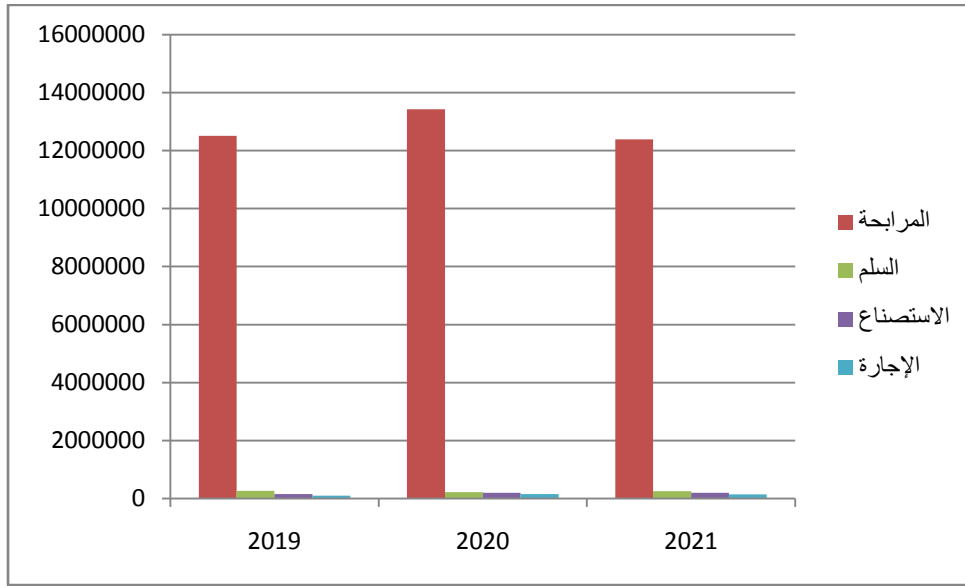


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن: إجمالي ذمم التمويل بالإجارة بلغ 97.919 ألف دولار أمريكي لسنة 2019، وارتفع في سنة 2020 بـ 150.787 ألف دولار أمريكي بخسائر ائتمانية قدرت بـ 51.975 ألف دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض صافي ذمم التمويل بالإجارة بـ 98.812 ألف دولار أمريكي، ثم انخفض إجمال ذمم الإجارة في سنة 2021 بـ مبلغ قدره 140.850 ألف دولار أمريكي، وانخفاض صافي ذمم الإجارة بـ 92.816 ألف دولار أمريكي بخسائر ائتمانية قدرت بـ 47.989 ألف دولار أمريكي.

الفرع الخامس: تطور إجمالي تمويل المراجعة السلم والاستصناع والإيجار معا

الشكل رقم (20): تطور إجمالي تمويل المراجعة والسلم والاستصناع والإيجار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم من (12-15)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن صيغة المراجعة سجلت في سنة 2020 مبلغ قدر ب 13.427.122 ألف دولار أمريكي، حيث يمثل أعلى مستوى خلال سنوات الدراسة، حيث تمثل صيغة المراجعة أكبر حصة من تمويلات المجموعة خلال سنوات الدراسة، ويعود هذا إلى قلة المخاطر التي تتعرض لها هذه الصيغة أو شبه انعدامها ولا تتطلب إجراءات معقدة أثناء التمويل، وأيضا لعائدها المضمون، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي التمويلات والاستثمارات خاصة في سنة 2020 والذي بلغ 21.645 ألف دولار أمريكي.

تلي صيغة المراجعة صيغة السلم التي سجلت أكبر نسبة في سنة 2019 التي بلغت 265.926 ألف دولار أمريكي، حيث تمثل أعلى مستوى خلال سنوات الدراسة، ولكنها منخفضة بالنسبة لتمويل بالمراجعة، يوجه التمويل بالسلم للتمويل الزراعي، ويأتي انخفاضها لعدم توجه لهذا الجانب من النشاط من مختلف المتعاملين مع مجموعة البركة المصرفية، لأن أغلب الدول العربية تأتي من مناطق شبه جافة لا تعطي اهتمام كبير لزراعة وأغلب التمويلات تكون فاشلة نظرا لتذبذب المناخ، وتأتي بعدها صيغة الاستصناع التي سجلت ارتفاع مستمر بلغ 157.738، 198.804، 198.926 ألف دولار أمريكي، خلال السنوات 2019، 2020، 2021، على التوالي، ثم تلي صيغة الإجارة التي بلغت 150.787 ألف دولار أمريكي في سنة 2020 أعلى مستوى خلال سنوات الدراسة، ورغم ذلك هاتين الصيغتين الاستصناع والإجارة لا يكادان يظهران في المنحنى البياني لقلة التمويلات الموجهة عن طريقهما، ورغم انخفاضهما بالنسبة للمراجعة إلا أن زيادة حجم الاستثمارات لهاته الصيغ تعكس الدور المتنامي للمجموعة البركة المصرفية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الثاني أن مجموعة البركة المصرفية هي عبارة عن وحدات بنكية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتتنوع جغرافيا في 17 دولة، حيث تقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، وتطرقنا أيضا إلى المؤشرات المالية خلال سنوات الدراسة 2019-2020 حيث كان أداء مجموعة البركة المصرفية جيدا نسبيا، وذلك بفضل استراتيجياتها المرنة التي مكنتها من التكيف مع تقلبات الأزمة وضمان أداء سلس ومتسق

كما تناولنا في المبحث الثاني إلى الصيغ التمويلية الاستثمارية المطبقة في مجموعة البركة المصرفية، حيث اعتمدت على صيغ المديونية المتمثلة في المراجعة والسلم والاستصناع والإجارة، والصيغ القائمة على المشاركة وهي المضاربة والمشاركة، لتمويل احتياجات عملائها لأنها تحقق ربحا مجزيا، حيث ركزت مجموعة البركة المصرفية على صيغة المراجعة بنسبة كبيرة مقارنة مع باقي الصيغ الأخرى.

خاتمة

خاتمة:

تعد البنوك الإسلامية جزءاً من المنظومة المصرفية، إذ تفوقت من حيث الأداء وطبيعة التمويل على البنوك التجارية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

جاءت البنوك الإسلامية بأغراض تهدف إلى إحداث تغيير في العمل المصرفي، من حيث الهياكل والتنظيم، من خلال أسس وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من أجل المجتمع الإسلامي الذي يبحث عن البديل الأفضل للبنوك التقليدية.

وعليه فإن التمويل الإسلامي لم يعد حكراً على العالم الإسلامي فقط، بل أصبح ظاهرة عالمية تكتسب انتشاراً أوسع كل يوم، فقد أثبت القطاع المصرفي الإسلامي قدرته على منافسة المنتجات والخدمات التي توفرها البنوك التجارية وبكفاءة عالية، مما دفع بالصرافة الإسلامية للبحث عن وسائل للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية.

يوفر التمويل الإسلامي أساليب تمويلية إسلامية تعرف بصيغ التمويل الإسلامي المطبقة في البنوك الإسلامية والتي تتمثل في مضاربة ومشاركة ومراجعة واستصناع وسلم والتي تتميز بذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء كان تمويل قصير الأجل أو متوسط أو طويل، ومدى مساهمتها في تقديم حلول إبداعية لمشكلات تمويل الاستثمار وما تساهم فيه من رفع الكفاءة وتحسين الأداء.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

- يتميز مفهوم وأهداف الاستثمار الإسلامي عن مفهوم وأهداف في الاقتصاد الوضعي، من حيث تشيد عملياته وتوفير مجالاته وتحقيق المنفعة الذاتية والاجتماعية، وارتباطه بالمبادئ العقدية الإسلامية،

- النظام الربوي له آثار اقتصادية سيئة، تعرقل تدفق رأس المال إلى الاستثمار وتسبب انخفاض في النمو الاقتصادي وحدوث الأزمات.

- قواعد العمل المصرفي الإسلامي تحرم التعامل بالربا وتخضع لأحكام القواعد الشرعية.

- توفر مجموعة البركة المصرفية مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية التي تتمثل في المضاربة والمشاركة والمراجعة وذمم استصناع المدينة وذمم سلم المدينة وذمم الإجارة المدينة، من أجل جذب أكبر عدد من المتعاملين.

- تعتبر مجموعة البركة المصرفية من أهم البنوك الإسلامية في العالم، من حيث فروعها عبر العالم وأهمية مؤشراتهما المالية، ومن حيث عملياتها التمويلية عن طريق الصيغ التمويلية التي تقوم بها.

- رغم التحديات الاقتصادية والسياسية الهائلة التي شهدتها العالم منذ سنة 2019 فإن مجموعة البركة المصرفية حققت توازنا دقيقا في النمو الاقتصادي وخاصة في التمويلات الاستثمارية.

- وقد أظهرت الدراسة أن مجموعة البركة المصرفية تستخدم صيغة المراجعة بكثافة كبيرة، من بين الصيغ الأخرى لقللة مخاطرها وعائدها المضمون.

اختبار الفرضيات:

- تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الأولى أن التمويل الإسلامي له دور هام في دعم وترقية الاستثمار الحقيقي مما يؤدي ذلك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الصيغ المتبعة لتمويل الاستثمار وحجم التمويلات والتسهيلات المقدمة لدعم الاستثمار وفق أسس وضوابط الشريعة الإسلامية.

- تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية حيث أن البنوك الإسلامية وخاصة مجموعة البركة المصرفية تعتمد على المراجعة بشكل كبير، وبكثافة كبيرة من بين الصيغ الأخرى لقللة مخاطرها وعائدها المضمون، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تأكد من صحة الفرضية الثالثة أن التمويل الإسلامي يساهم في دعم الاستثمار في مجموعة البركة المصرفية من خلال تنوع الآليات التمويلية وذلك من خلال الصيغ التمويلية الإسلامية والتي هي المراجعة التي تتمثل بصفة أكبر ثم تليها المضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع والإجارة.

المقترحات:

- التوسع في استخدام كل الصيغ التمويلية الإسلامية غير المفعلة بالشكل والمستوى المطلوب بدلا من التركيز على صيغة معينة.

- العمل على تحديث وابتكار وتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وفق ضوابط شرعية، وذلك لزيادة قدراتها التنافسية.

- العمل على إشاعة القيم الإسلامية و وسائل شرعية في مجال العمل الاستثماري لضمان توظيف الأموال بما يتماشى وروح الإسلام.

- يجب على مجموعة البركة المصرفية، العمل على إيجاد استثمارات أكثر بأعلى جودة وأحسن شروطا، مما يعطيها مردودا أعلى.

على مجموعة البركة المصرفية التقرب من الاستثمارات طويلة الأجل، وعن التمويل بأسلوب المضاربة والمشاركة بشكل أكثر، دون التركيز على الصيغة الأساسية وهي المراجعة.

آفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا سيفتح مجالا واسعا لدراسة العديد من المواضيع أهمها:

-التجديد والابتكار والتطوير لمنتجات مالية لتمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

-مكانة منتجات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وتقدير
II-I	ملخص الدراسة
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ-ح	مقدمة
40-1	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار والتمويل الإسلامي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار والتمويل الإسلامي
3	المطلب الأول: تعريف وخصائص الاستثمار
4	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار
6	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار
8	المطلب الرابع: تعريف وخصائص التمويل الإسلامي
9	المطلب الخامس: أنواع ومبادئ التمويل الإسلامي
12	المبحث الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية
12	المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية
12	المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية
14	المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية
16	المطلب الرابع: موارد البنوك الإسلامية
20	المبحث الثالث: علاقة التمويل الإسلامي والاستثمار
20	المطلب الأول: معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية
23	المطلب الثاني: أهمية الدور التمويلي والاستثماري للبنوك الإسلامية
24	المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى الطويل
28	المطلب الرابع: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى المتوسط
34	المطلب الخامس: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصي
41	خلاصة الفصل
66-42	الفصل الثاني: التمويل الإسلامي للاستثمار دراسة حالة -مجموعة البركة المصرفية-
43	تمهيد
44	المبحث الأول: لمحة حول مجموعة البركة المصرفية
44	المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وانتشارها الجغرافي
45	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية
49	المطلب الثالث: تطور المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية
55	المبحث الثاني: : الصيغ التمويلية المطبقة في مجموعة البركة المصرفية
55	المطلب الأول: الصيغ التمويلية لمجموعة البركة المصرفية
55	المطلب الثاني: آليات تفعيل الاستثمار عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة في العائد (المضاربة المشاركة)
59	المطلب الثالث: آليات تفعيل الاستثمار عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المديونية (المراجعة السلم الاستصناع الإيجار)
66	خلاصة الفصل

70-69	خاتمة
73-71	فهرى المحتويات
74-80	قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المقالات:

- 1- أحمد ياسين عبد، و عزيز إسماعيل محمد. (2013). التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
- 2- أسامة محمد بدر، أحمد أحمد المصري، و خالد إبراهيم سيد أحمد. (أكتوبر، 2017). مدى توافق معاملات البنوك الإسلامية مع قواعد الاقتصاد الإسلامي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 30 (03).
- 3- أسماء بعلوج، و هجيرة تومي. (2021). الرقابة على البنوك الإسلامية الخاصة في الجزائر. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05 (العدد 02).
- 4- أسماء خضير ياس، و أحمد صبحي جميل. (2020). دور المصارف الإسلامية العراقية في تقديم خدمات التمويل الإسلامية دراسة حالة في مصرف النهرين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي لاستثمار والتنمية. مجلة الدنانير (العدد التاسع عشر).
- 5- افتخار محمد مناعي الرفيعي، خميس محمد حسن، و أحمد ياسين عبد. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد الحادي والثلاثون).
- 6- آمال زقاري. (جانفي، 2018). التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية (العدد الرابع).
- 7- جمال بن دعاس. (مارس، 2016). استثمار الأموال وصيغ التمويل في مصارف المشاركة إسهامات ومخاطر وتحديات. مجلة العلوم الإنسانية (العدد 43).
- 8- خالد فياض علي. (د.ت). دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الجامعة العراقية (العدد 42 / 1).
- 9- خديجة خالدي. (30 أبريل، 2005). البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق. دفاتر MECAS، 01 (01).
- 10- خميس محمد حسن، و أحمد ياسين عبد. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد الحادي والثلاثون).
- 11- خيرة صوالحي، و بشير عامر. (2021). الاستثمار بالمضاربة في البنوك الإسلامية: دراسة مصرف قطر الإسلامي. مجلة الإبداع، المجلد 11 (العدد A01).
- 12- سالم عبد الله أبو مخدة، و خليل محمد قنن. (جانفي، 2017). الرجوع عن القرض وتطبيقاته المعاصرة. مجلة الدراسات الإسلامية (العدد الثامن).

- 13- سامي شناتي، و الياس أورزيق. (أفريل، 2020). مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس (العدد01).
- 14- سماح طلحي، نسرين عوام، و نوفل بعلول. (جوان، 2020). دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد03 (العدد01).
- 15- سمير جعوتي، و عبد القادر فاضل. (2021). التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية بين الزايات النظرية، والعقبات في التطبيق. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد14 (العدد02).
- 16- شفيق شاكر، محمد عبد القادر، و بكر الريحان. (2010). إستراتيجيات المصارف الإسلامية (التحديات والافاق المستقبلية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد الرابع والعشرون).
- 17- عبد الحفيظ بن ساسي، و محمد جموعي قريشي. (2011). ضوابط المنهج الإسلامي لاستثمار المتعلقة بالصيغ التمويلية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات (العدد 12).
- 18- عبد القادر طلحة، قادة يزيد، و يوسف صوار. (د.ت). واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA). مجلة المالية والأسواق، صفحة 52، 53.
- 19- عبد القادر لنصاري، عدنان محيرق، و محمد قودوا. (2021). تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال فترة 2013Q4-2019Q4. مجلة إينزا للبحوث والدراسات، المجلد06 (العدد02).
- 20- عمار درويش. (2020). الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المراجعة). مجلة دراسات إسلامية، المجلد15 (العدد02).
- 21- عواطف زارة. (د.ت). دور عقد المراجعة في التمويل المصرفي لمشاريع الاستثمار. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد09 (العدد01).
- 22- فاطمة الزهراء بن يمينة، و ريم بن مصطفى. (مارس، 2019). دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت -الجزائر-. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية (العدد السادس).
- 23- فاطمة الزهراء سبع، و محمد قويدري. (د.ت). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-23(02).

- 24- فتحي محدة، و عبد الباسط محدة. (ديسمبر، 2016). دوافع ومحددات الاستثمار في المغرب العربي. مجلة الحقوق والحريات ، العدد الثالث .
- 25- لبيبة جوامع، و حدة رايس. (2013). نشاط البنوك الإسلامية: إنجازات وتطورات دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2008-2012). ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، المجلد 2013 (العدد S).
- 26- محمد الطاهر قادري، و البشير جعيد. (د.ت). عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول التصاد الإسلامي، الواقع..وراهانات المستقبل، الجلفة.
- 27- محمد بن عزة. (15 جوان، 2012). صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الانضباط المالي. مجلة الدراسات المالية ، 01 (01).
- 28- منير سليمان الحكيم. (2014). المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة البلقان للبحوث والدراسات ، المجلد 17 (2).
- 29- ميساء منير ملحم، خلود أحمد طنش، و نسرین ماجد دحيلة. (2021). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 29 (رقم 03).
- 30- هدى سمير داود، و شروق عباس فاضل. (بلا تاريخ). ضمان العيوب الخفية في عقد التأجير التمويلي. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 2020 ، المجلد: الرابع (العدد: الثاني).
- 31- ياسمين عمامرة، لطيفة بملول، و نوال بوعلاق. (أكتوبر، 2018). أدوات التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في بنك البركة الجزائري. التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، المجلد 24 (العدد 03).

2- الرسائل والأطروحات:

- 1- أسماء حدانة. (2017/ 2018). الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية . بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 2- حسني عبد العزيز يحي. (2009). الصيغ الإسلامية لاستثمار في رأس المال العامل. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 3- رمضان السبتي. (2016/2017). الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الإسلامية. رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في القانون الخاص، فرع قانون التجارة الخارجية . قسنطينة: جامعة الأحوه منتوري، كلية الحقوق..

- 4- منذر عبد الهادي رجب زيتون. (2010). تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتملك) في البنوك الإسلامية الأردنية/ دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير . جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- 5- نور عبد المنعم بشناتي. (2009). صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية. رسالة أعدت إستكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الإدارة العامة . جامعة الجنان كلية إدارة الأعمال الدراسات العليا.
- 3- الكتب:
- 1- أحمد فوزي الحصري. (2017). الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 2- أشرف محمد دواية. (2008). الاستثمار الإسلامي. القاهرة: دار السلام.
- 3- أشرف محمد دواية. (2009). الاستثمار في الإسلام. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- 4- أشرف محمد دواية. (2007). دراسات في التمويل الإسلامي. دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- 5- آمال عبد الوهاب عمري. (2017). الصكوك دراسة فقهية مقارنة. قرطاج: مطبعة تونس.
- 6- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، و عبد الحميد أبو صقري. (2012). إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 7- خالد أحمد علي محمود. (2019). التوريق والتمويل في البنوك الإسلامية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 8- دريد كامل آل شيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. الأردن: دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع.
- 9- دريد محمد أحمد. (2015). الاستثمار. الأردن: دار أبجد لنشر والتوزيع.
- 10- سليمان عمر محمد الهادي. (2009). الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي وفي الاقتصاد الوضعي. الأردن: الأكاديميون لنشر والتوزيع.
- 11- شقيري نوري موسى صالح طاهر الزرقان. (2012). إدارة الاستثمار. عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة.
- 12- شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس لنشر والتوزيع.
- 13- شوقي أحمد دنيا. (2013). الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 14- شوقي بورقة. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع.

- 15- صادق راشد الشمري. (2011). أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية. عمان: دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع.
- 16- عادل عبد الفضيل. (2015). ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد. (2014). اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 18- عصام عمر أحمد مندور. (2013). البنوك الوضعية والشرعية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- 19- فؤاد الفسفوس. (2010). البنوك الإسلامية. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- 20- قاسم نايف علوان. (2012). إدارة الاستثمار. الأردن: دار الثقافة لنشر والتوزيع.
- 21- محمد الحناوي، نihal فريد مصطفى، و السيد الصيفي. (2007). الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 22- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. ليبيا: الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.
- 23- محمد محمود المكاوي. (2009). أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة. مصر: المكتبة العصرية لنشر والتوزيع.
- 24- محمد محمود المكاوي. (2015). الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي. مصر: دار الفكر والقانون لنشر والتوزيع.
- 25- محمد عبد الله شاهين. (2015). البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلص من المعاملات الربوية. المنصورة: المكتبة العصرية لنشر والتوزيع.
- 26- محمد ندا لبددة. (2013). الاستثمار العقاري ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- 27- محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، حسين محمد سمحان، كمال محمد رزيق، و أمجد سالم لطايفة. (2010). الاقتصاد الإسلامي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 28- محي الدين يعقوب أبو الهول. (2011). تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية. عمان: دار النفائس لنشر والتوزيع.

29- نعيم نصر داوود. (2012). *البنوك الإسلامية*. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

4- التقارير:

1- مجموعة البركة المصرفية. (2021). *التقرير السنوي*. البحرين: البركة.

2- مجموعة البركة المصرفية. (2019). *التقرير السنوي*. البحرين: البركة.

3- مجموعة البركة المصرفية. (2020). *التقرير السنوي*. البحرين: البركة.

5- المواقع الإلكترونية:

1- www.albaraka.com. (s.d.). Consulté le 2022، sur <https://www.albaraka.com/ar/investorrelations/financials?tabsDownloads=tabsDownloads-category-865>.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- articles:

1- ALIOUI, F. Z. (2015). La Finance islamique, des fondements au systeme. *Management Intercultural* , 17 (1(33)).

2- Rajesh K, A., & Tarik, Y. (2000, February). Islamic Banks and Investment Financing. *Journal of Money, Credit and Banking* , 32 (01).

